الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الخامسة والستون

الجلسة العامة **٧٩**

الاثنين ٢١ آذار/مارس ٢٠١١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد جوزيف ديس ..... (سويسرا)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ١٣٣ من جدول الأعمال (تابع)

جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة (A/65/691/Add.7)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): قبل الانتقال إلى البنود الأخرى المدرجة في جدول أعمالنا، أود، تمشيا مع الممارسة المتبعة، أن أوجِّه انتباه الجمعية العامة إلى الوثيقة A/65/691/Add.7، التي يبلغ فيها الأمين العامُ رئيسَ الجمعية بأنه منذ إصدار رسالته الواردة في الوثيقة A/65/691/Add.6، سددت الجمهورية الدومينيكية وغامبيا المبالغ اللازمة لخفض متأخراتهما إلى ما دون المبلغ المحدد في المادة ١٩ من الميثاق.

الرئيس (بالفرنسية)

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما على النحو الواجب بالمعلومات الواردة في تلك الوثيقة؟

تقرر ذلك.

البندان ٣٠ و ١٠٩ من جدول الأعمال

تقرير لجنة بناء السلام (A/65/701)

تقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام (A/65/353)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): فيما يتعلق بالبند ٣٠ من جدول الأعمال، يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة قررت، بموجب قرارها ٦٥/٧ المؤرخ ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، استعراض التقدم المحرز في متابعة تنفيذ التوصيات ذات الصلة الواردة في التقرير الذي قدمه الميسرون المشاركون بعنوان ”استعراض هيكل بناء السلام بالأمم المتحدة“ (A/64/868، المرفق).

بيان من الرئيس

الرئيس (تكلم بالفرنسية): إن تقرير لجنة بناء السلام المعروض على الجمعية اليوم شاهد على الطائفة الواسعة من الأنشطة الجارية خلال الفترة قيد الاستعراض. وأود على وجه الخصوص أن أشكر السفير بيتر فيتيغ على إدارته الماهرة

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة استعمال الورق

جدا لأعمال اللجنة خلال فترة ولايته التي انتهت للتو. كما أشكر أعضاء اللجنة على التزامهم من أجل بناء السلام.

تسهم لجنة بناء السلام، منذ إنشائها في عام ٢٠٠٥، في إدماج البعد الإنمائي في إدارة حالات ما بعد الصراع. ومن أفغانستان إلى السودان ومن بوروندي إلى ليبريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، فإن بناء السلام والمحافظة عليه مهمة صعبة. وهي تتطلب أكثر بكثير من إسكات الأسلحة أو توقيع اتفاقات سلام أو نشر قوات لحفظ السلام، على الرغم من أن هذه عناصر أساسية. فلضمان السلام الدائم، يجب أن يكون الأمن مدعوما بالتنمية الاقتصادية.

وقد كان عام ٢٠١٠ عاما حاسما للجنة بناء السلام، حيث تزامنت دورتها الرابعة مع استعراض هيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة. وتقرير الميسرين المشاركين (A/64/868، المرفق)، وتقرير لجنة بناء السلام ذاتها، المعروض علينا اليوم، وثيقتان في غاية الأهمية لفهم النتائج التي تحققت حتى الآن وكيفية تحسينها.

وأنا أرى أن مشاركة رئيس اللجنة في أعمال الاستعراض أمر طيب للغاية. وفي هذا الصدد، أود أن أسلط الضوء على جانب بعينه، ألا وهو تآزر اللجنة مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى. فإن اللجنة تعمل مع الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة، وتحديدا، مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة. والتقرير المقدم لنا اليوم يسلط الضوء على مخاطبة رئيس اللجنة مجلس الأمن مرات عديدة وعلى مشاركته في المناقشات المواضيعية للدورة الرابعة والستين للجمعية العامة بشأن عمليات حفظ السلام وأوضح أن اللجنة عقدت حدثين هامين مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي، أحدهما بشأن أزمة الغذاء والآخر حول الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان الخارجة من الصراع.

وهذه جميعا أمور حسنة وجيدة، لكنها غير كافية. وتماشيا مع التوصيات التي خرج بها استعراض هيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة، يتعين علينا تعزيز تفاعلاتنا من أجل إثارة اهتمام أكبر بعمل اللجنة وتعزيز أوجه التآزر وضمان تحقيق نتائج أفضل في الميدان. وثمة حاجة إلى نهج أكثر شمولا في عمل لجنة بناء السلام داخل منظومة الأمم المتحدة لتحقيق مزيد من الاتساق في أنشطتها.

وأنا أدعو الجمعية العامة الآن إلى عقد مناقشتها في ضوء التوصيات الواردة في التقرير عن استعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام. وبما أن الجمعية العامة هي الهيئة الأكثر تمثيلا وديمقراطية في الأمم المتحدة، من الضروري النظر في الكيفية التي يمكن بها للجمعية أن تفي بالتزامها إزاء اللجنة، وبشكل أعم، بالتزامها ببناء السلام.

والدول الأعضاء تملك الموارد البشرية والمالية والتقنية لدعم جهود الأمم المتحدة لبناء السلام على أرض الواقع. وفي هذا السياق، يمكن للجمعية أن تضطلع بدور هام في زيادة فعالية عمل اللجنة، بما يسهم في انتقال البلدان الخارجة من الصراع بنجاح إلى حالات الاستقرار السياسي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

السيد فيتيغ (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن أعضاء لجنة بناء السلام، يسرني أن أقدم تقرير اللجنة عن دورتها الرابعة (A/65/701). لقد كان تعزيز جدول أعمال بناء السلام وزيادة أثره في الميدان وتقديم الدعم المستمر لجهود بناء السلام في بوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وغينيا – بيساو وسيراليون في صلب عمل اللجنة في عام ٢٠١٠.

وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، جعلت اللجنة ليبريا البلد الخامس في جدول أعمالها. وفي الآونة الأخيرة، استجابت اللجنة لطلب المشورة والدعم المقدم من جمهورية غينيا.

وكانت تلك هي المرة الأولى التي يقدم فيها طلب كهذا إلى اللجنة مباشرة. وفي عام ٢٠١٠، جرت مناقشة بناء السلام والدور المستقبلي لهيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة بشكل جلي جدا داخل الأمم المتحدة وخارجها. وأتاح الاستعراض، الذي وجهه باقتدار زملائي من أيرلندا والمكسيك وجنوب أفريقيا، فرصة لتقدير إمكانات اللجنة والتحديات التي تواجهها. ويجب المحافظة على الزخم الذي ولّده استعراض عام ٢٠١٠، وخصوصا في الوقت الذي توسع اللجنة فيه نطاق جدول أعمالها.

وتقرير لجنة بناء السلام يعبر عن الجهد الجماعي الذي يبذله أعضاء لجنتها التنظيمية. وقد أحرز تقدم في معالجة التوصيات التي خرج بها استعراض عام ٢٠١٠، ولا سيما فيما يتعلق بإنشاء تشكيلة قطرية مخصصة جديدة معنية بليبريا في لجنة بناء السلام.

ويعكس التقرير أيضا خطة اللجنة للمضي قدما بتوصيات الاستعراض بطريقة تيسر تقديم تقريرها السنوي إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن. وتسير اللجنة في ذلك الاتجاه على أساس خريطة طريق للإجراءات في عام ٢٠١١. وتركز خريطة الطريق على تحقيق أهداف عملية وإحراز تقدم ملموس في تعزيز تأثير اللجنة على تنمية القدرات الوطنية وتعبئة الموارد وحشد العناصر الفاعلة الرئيسية وراء الأهداف المشتركة لبناء السلام.

اسمحوا لي أن أسلط الضوء على بعض عناصر التقرير.

أولا، يؤكد التقرير التركيز المواضيعي للجنة خلال دورتها الرابعة، ”الشراكة من أجل بناء السلام“. ونظرا لتعقيد تحديات بناء السلام وتعدد الجهات الفاعلة المعنية، فليس من قبيل المغالاة التأكيد على الحاجة إلى الانسجام وإقامة الشراكات. وقد تم تحديد إقامة وتعزيز الشراكات مع الجهات الفاعلة ذات الصلة بوصفهما مجالا هاما ينطوي على قيمة مضافة محتملة للجنة. وفي ذلك الصدد، اللجنة التنظيمية تكرس معظم جهودها ووقتها لإشراك المؤسسات المالية الدولية، لا سيما البنك الدولي، والمنظمات الإقليمية، خاصة الاتحاد الأفريقي. الرئيس ونواب الرئيس ركزوا عموما على العمل مع مجموعة من الشركاء المحتملين من المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية من خلال عقد المناقشات الهادفة إلى تعميق الوعي والمعرفة بدور اللجنة وأنشطتها.

ثانيا، أعطت اللجنة أولوية خاصة لتعزيز تفاعلها مع الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة ودورها الاستشاري في ذلك الصدد. واتخذت خطوات لتوليد الاهتمام بأعمالها وأنشطتها عبر أعضاء الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، شهدت اللجنة انفتاحا متزايدا وعلامات مشجعة على لاهتمام من مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وأتاحت المناقشات المواضيعية الهامة التي عقدها مجلس الأمن بين شباط/فبراير ٢٠١٠ وشباط/فبراير ٢٠١١ فرصا متكررة للجنة بناء السلام وعضوية الأمم المتحدة والقيادة العليا للتعاون مع المجلس بشأن سياسات هامة للغاية تتعلق ببناء السلام. كما أكدت مشاركة البنك الدولي في عدد من تلك المناقشات الشراكة التي تبرز مع البنك في الوقت الذي تواصل فيه تطوير نهجها لمساعدة البلدان الخارجة من الصراع.

وأسهمت الإحاطات الإعلامية من رؤساء التشكيلات القطرية المخصصة في النظر الدوري للمجلس في الحالات والولايات المعنية بالبلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة. وفي الآونة الأخيرة، أشرك المجلس الرؤساء في حوارات غير رسمية بشأن الحالة في بعض البلدان. وشكلت نتائج المناقشات المواضيعية وتعميق إشراك رؤساء التشكيلات

القطرية المخصصة خطوة هامة نحو قيام المجلس بالنظر بصورة أكثر جدية في دور اللجنة الاستشاري.

شهدت الفترة المشمولة بالتقرير أيضا التطور المستمر لعلاقة اللجنة مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي، من خلال الإحاطة الإعلامية التي قدمها رئيس لجنة بناء السلام للدورة المجلس الموضوعية في عام ٢٠١٠. وبالإضافة إلى ذلك، نظمت لجنة بناء السلام بالاشتراك مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي حدثا خاصا بشأن الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان الخارجة من الصراع. وكان الحدث شاهدا على تنامي دور اللجنة في الدعوة إلى إتباع نهج متكامل لبناء السلام، بما في ذلك عن طريق التركيز على البعد الاجتماعي والاقتصادي لبناء السلام الذي يستحقه بجدارة.

تتطلع اللجنة إلى مزيد من تعميق روابطها مع الجمعية العامة في المستقبل. هناك حاجة واضحة إلى الاستفادة من جهد الجمعية العامة بشأن المسائل الموضوعية الرئيسية السياسية والاجتماعية – الاقتصادية على حد سواء، التي هي قيد نظر في اللجنة.

ثالثا، لا تزال اللجنة تتلقى دعما مباشرا وموضوعيا من مكتب دعم بناء السلام. وعلى الرغم من شدة الوطأة على قدرة المكتب، فقد مثّل حلقة وصل هامة جدا بين اللجنة والكيانات التشغيلية داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها. وواصل المكتب تقديم إحاطات إعلامية وإفادات منتظمة عن أنشطة صندوق بناء السلام وعملياته. وساعدت هذه الإحاطات الإعلامية على تعميق فهم التآزر بين اللجنة والصندوق في البلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة. وقد أتاح التفاعل الذي أدخل مؤخرا مع المجموعة الاستشارية لصندوق بناء السلام فرصة للجنة من أجل معالجة عدد من المسائل السياسية الواسعة النطاق التي تعني الصندوق.

ساعدت موارد الصندوق، جنبا إلى جنب مع الجهود التي تبذلها اللجنة لضمان استفادة البلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة من الاهتمام والدعم الكبيرين من المجتمع الدولي، حيث إن ٦٤ في المائة من مجموع التبرعات للصندوق يجري تخصيصها لتلك البلدان.

من خلال ربط أعمال لجنة بناء السلام بأعمال العناصر الفاعلة في مجالات السياسية والتنمية وحفظ السلام في الميدان، أضافت اللجنة قيمة كبيرة. لكن التحدي الذي يواجه اللجنة في إظهار إمكاناتها الكاملة يتمثل في ضمان الحصول على دعم أكبر من الالتزام السياسي من الدول الأعضاء وكبار موظفي الأمم المتحدة. وكما لاحظ الميسرين المشاركين في تقريرهم عن استعراض هيكل بناء السلام بالأمم المتحدة (A/64/868، المرفق)، ينبغي أن يكون الاستعراض بمثابة صيحة تنبيه لتعزيز العزم الجماعي على معالجة بناء السلام بطريقة أكثر شمولا وإصرارا.

وآمل ويحدوني الأمل في أن مناقشة اليوم ستمضي بالجمعية العامة خطوة أخرى نحو تحقيق الإمكانات الكاملة للجنة بوصفها هيئة استشارية تتمتع بوضع فريد لمساعدة الأمم المتحدة على التصدي للتحديات التي تواجهها من حيث قدرتها الجماعية على الوفاء بوعودها للاستجابة إلى احتياجات الملايين من الناس في البلدان الخارجة من الصراع.

السيد غاسانا (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): تمثل مناقشة اليوم فرصة فريدة للعضوية الأوسع نطاقا للأمم المتحدة للتفكير في الكيفية التي يمكننا بها الاستجابة بشكل جماعي لمحنة الملايين من الناس في البلدان الخارجة من الصراع. ولئن كان هؤلاء الناس قد قرروا سلوك الطريق نحو السلام، فذلك الطريق عادة ما ينطوي على تحديات هائلة.

تاريخيا، واجه المجتمع الدولي صعوبات لمساعدة البلدان الخارجة من الصراع على مواجهة تلك التحديات.

وتعود تلك الصعوبات في جانب منها إلى عدم قدرتنا على فهم مدى تعقيد احتياجات البلدان المعنية وأولوياتها، وفي جانب آخر إلى عدم قدرتنا على الحفاظ على الاهتمام والتركيز على تلك الاحتياجات والأولويات مادامت تحتاجهما.

أنشئت لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام بوصفهم آليات مؤسسية مكرسة للمساعدة على بث إحساس جديدا بالالتزام تجاه قضية السلام المستدام. وبعد مرور خمس سنوات بدء عمل اللجنة والصندوق والمكتب، يمكننا أن نلاحظ بالتأكيد نقلة نوعية في تقديرنا الجماعي للاحتياجات الملحة للمجتمعات التي تمر بمرحلة ما بعد انتهاء الصراع وضرورة ضمان إتباع نهج شامل ومتكامل في التصدي لتحديات بناء السلام التي يواجهونها. وثمة حاجة ملحة الآن إلى ترجمة ما طورّناه من معرفةٍ ووعي إلى حقائق عملية في الميدان. وفي رأي، يجب أن نفكر بعمق في ما إذا كنا قادرين أم لا على اتخاذ تلك الخطوة الضرورية نحو تمكين لجنة بناء السلام من تقديم منافع للسلام في الميدان يلمسها السكان المعنيّون.

ومثلما أشار للتو سلفي، الممثل الدائم لألمانيا، استجابت اللجنة مؤخراً لطلب دعم تقدمت به غينيا، التي صارت سادس بلد يُدرج في جدول أعمال لجنة بناء السلام. إن النطاق الآخذ في الاتساع للبلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة لا يوفر لنا، مدىً أوسع للإسهام في بناء السلام، فحسب، بل يزيد حجم المسؤوليات، التي يتعين علينا الاضطلاع بها.

ولجنة بناء السلام بوصفها جهازاً استشارياً للجمعية العامة ومجلس الأمن، فإنها ليست كياناً تشغيلياً على غرار صناديق الأمم المتحدة وبرامجها التقليدية. إنها بالأحرى تستقي وزناً ونفوذاً سياسيين هائلين من الشرعية التي تمثلها، ومن الالتزام الجماعي المحتمل لفرادى أعضائها. لذلك أود أن أفكر في مناقشة اليوم، وفي المناقشة التي سيعقدها مجلس الأمن في ظرف يومين، باعتبارهما فرصتين للنظر في السبل التي تستطيع من خلالها فرادى بلداننا أن تمكّن اللجنة من ممارسة دورها بوصفها منصة سياسية فريدة لتأدية الوظائف العريضة الخمس التالية: أولاً، دعم أصحاب المصلحة الوطنيين في إبراز رؤيتهم للسلام والتنمية؛ ثانياً، كفالة تقديم جميع الجهات الفاعلة التزامات مركّزة دعماً للملكية الوطنية وتطوير القدرات من أجل الأولويات الوطنية لبناء السلام؛ ثالثاً، حشد الموارد لتمويل القدرات والأولويات الحساسة؛ رابعاً، توحيد جميع الجهات الفاعلة حول أهداف مشتركة ومحددة على الصعيد الوطني لبناء السلام؛ خامساً، تعزيز المساءلة المتبادلة بين أصحاب المصلحة الوطنيين وشركائهم الإقليميين والدوليين.

وقد وجد ذلك النهج صدىً له في التوصيات الصادرة عن استعراض عام ٢٠١٠ الذي اختتم مؤخراً. علاوة على ذلك، تسير اللجنة على أساس خارطة طريق للعمل لعام ٢٠١١ توضح أولويات الأعمال في هذه المجالات.

وبصفتي الرئيس الجديد للجنة، ألتزم بالعمل مع زملائي رؤساء مختلف المجموعات التابعة للجنة، وممثلي البلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة، وجميع الدول الأعضاء، ومكتب دعم بناء السلام، وجميع أجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة، من أجل تحقيق تقدم ملموس في المضي قدماً بمجالات الأولوية هذه. وفي ذلك الصدد، اسمحوا لي بأن أتبادل معكم بعض الأفكار بشأن مجالات أنشطة اللجنة المخطط لها لعام ٢٠١١.

أولاً، أود أن أشيد بأسلافي رؤساء لجنة بناء السلام السابقين لالتزامهم بتعزيز الشراكات، وتركيزهم على ذلك،

مع الجهات الفاعلة الرئيسية مثل البنك الدولي، والاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، وبنك التنمية الأفريقي. واللجنة في مضيها إلى الأمام، ستواصل الاستفادة من التقدم المحرز حتى الآن على هذا المسار. كما ستواصل اللجنة استكشاف مختلف النُهُج لإشراك هؤلاء الشركاء على المستوى المعياري والمستوى القطري من عملها.

وبالمثل، تزمع اللجنة إشراكَ إدارات الأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها ذات الصلة، على نحو استباقي، في طائفة من المسائل المواضيعية ذات الاهتمام المشترك، مثل مشاركة المرأة في بناء السلام، وأثر ارتفاع أسعار الغذاء على البلدان الخارجة من الصراعات، والتعليم والشباب، والصلة ما بين حفظ السلام وبناء السلام.

ثانياً، بالروح نفسها، تلتزم اللجنة بمواصلة تعميق تفاعلها مع أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية. سنستفيد من الخطوات المهمة التي تحققت في العلاقة مع مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وآمل أن نتمكن من وضع العلاقة مع الجمعية العامة على طريقٍ أكثر ديناميكية وتفاعلاً. وأود هنا أن أتقدم إليكم شخصياً بالشكر، سيدي الرئيس، على التزامكم في ذلك الصدد. إن إسهام الأمم المتحدة في الجهود العالمية لبناء السلام سيَتَعزز بالتأكيد، وسيصبح أكثر شرعية، عندما تخصص الجمعية بعض الوقت للتداول بشأن الأبعاد الحساسة للتطوير المعياري للمفهوم والخطاب السياسي المحيط به.

ثالثاً، أود أن أشير إلى الدور الرئيسي الذي يمكن أن يضطلع به الأمين العام في كفالة الاتساق على مستوى المنظومة والالتزام ببناء السلام، بالإضافة إلى وضع بناء السلام في صدارة أولويات الأمم المتحدة. لقد أسهمت تقارير الأمين العام الأخيرة عن بناء السلام في الفترة التي تعقب انتهاء الصراع مباشرة (A/63/881)، ومشاركة المرأة في بناء السلام (A/65/354)، بالفعل في بلورة جدول أعمال لبناء السلام في المنظمة أكثر شمولاً وطموحاً. ومن المؤكد أن انخراطه المستمر مع اللجنة ودعمه لها سيساعدان في تعزيز جهودنا المشتركة الرامية إلى المضي قدماً بجدول الأعمال هذا.

وفي ذلك الصدد، نقدر الدور المهم لمكتب دعم بناء السلام في ربط الأنشطة الناشئة عن اتساع جدول أعمال بناء السلام بعمل اللجنة. ونحن حريصون أيضاً على كفالة أن يسهم المكتب في تعميق قدراتنا التحليلية فيما يتعلق بالأولويات الحساسة لبناء السلام، بالاعتماد على الدروس المستفادة من الخبرات السابقة والحالية للأمم المتحدة فيما يتصل بهذه الأولويات، ودعم تطوير قدرات اللجنة على حشد الموارد، وكفالة التآزر بين التزام اللجنة تجاه البلدان المدرجة في جدول أعمالها وأنشطة صندوق بناء السلام.

لقد حقق بناء السلام زخماً جديداً منذ استعراض هيكل بناء السلام، على الصعيدين السياسي والفكري على السواء. لكن، من أجل نجاح جهودنا الجماعية في ذلك المجال، يجب علينا مواصلة المسيرة، بوسائل من بينها حشد المزيد من الالتزام السياسي من أجل مساعدة السكان الخارجين من الصراع على التغلب على انقسامات الماضي والأمل في المستقبل. وأقل ما يستحقه هؤلاء السكان هو أن نبدي اهتمامنا بهم والتزامنا تجاههم.

السيد مؤمن (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن حركة عدم الانحياز في المناقشة المشتركة بشأن التقرير السنوي للجنة بناء السلام (A/65/701) وتقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام (A/65/353).

وتود الحركة أن تشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه الجلسة الهامة. ونعتقد أن المداولات في هذه

المناقشة ستمهد السبيل للمضي قدما بالآراء الثابتة للدول الأعضاء بشأن تعزيز دور الجمعية العامة لدى القيام بأنشطة بناء السلام. وأشكر السفير بيتر فيتيغ، الرئيس السابق للجنة بناء السلام، وممثل رواندا، الرئيس الحالي للجنة. كما أود أن أشكر الممثلين الدائمين أعضاء لجنة استعراض لجنة بناء السلام، أي، ممثلي أيرلندا وجنوب أفريقيا والمكسيك، على ما أجروه من مشاورات مفتوحة وموضوعية وصادقة وما قدموه من توصيات جيدة.

وتقدر الحركة عمل لجنة بناء السلام في التحضير للتقرير السنوي الذي يتناول أنشطتها خلال الفترة المشمولة بالتقرير. كما لاحظت الحركة مع التقدير مراعاة اللجنة، أثناء التحضير لذلك التقرير، لاستعراض هيكل بناء السلام الذي اختتم مؤخرا. وعلى الرغم من أن الاستعراض لا يقع في نطاق النشاط العادي للجنة، فإن تنفيذ توصياته الوجيهة يندرج إلى حد كبير في سياق جهود بناء السلام بموجب ولاية اللجنة، وبالتعاون مع الكيانات الأخرى التابعة للأمم المتحدة.

وترى الحركة أن التقرير ينبغي أن يتضمن موجزا بالخطوط العريضة لملخص للتقرير على نحو مقتضب يعطي نظرة عامة عن التقرير برمته. وقد كان ذلك سيمكن الممثلين من دراسة التقرير بصورة منظمة حتى يتسنى النظر في مجالات الأنشطة ذات الصلة على نحو متناغم مع التفاصيل الواردة في التقرير.

وفيما يتعلق بالتعليقات المحددة الواردة في التقرير، فإن الحركة تود أن يصدر تقرير أكثر تنظيما يوضح العلاقة السببية بين ما وقع ولماذا وقع. وترى الحركة أن التقرير يمكن أن يتضمن تحليلا واضحا لما اتخذه مكتب دعم بناء السلام من إجراءات خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بغية توفير توجيه واضح لما يمكن أن يتخذ من إجراءات في المستقبل لإحلال السلام الدائم في البلدان الخارجة من الصراع. ويمكن لهذا التحليل القانوني أن يرسي أساسا واضحا لتقديم التوصيات للإجراءات المستقبلية على نحو عام ولتنفيذ توصيات الاستعراض على وجه خاص. وآمل أن يحاول التقرير في المستقبل أن يتناول هذه المسائل بصورة مناسبة.

وأما فيما يتعلق بالتشكيلات القطرية المخصصة، ترى الحركة أن التقرير ينبغي أن يتضمن نظرة عامة عن الأنشطة ذات الأولوية، بما في ذلك التحليل الكافي لدوافع تحديد التفضيلات للبلدان المدرجة على جدول أعمال لجنة بناء السلام. كما تعتقد الحركة أن التقرير ينبغي أن يتضمن تحليلا موجزا للثغرات يقارن بين السيناريوهات القائمة والمتطلبات المحتملة حتى يتسنى وضع تسلسل أنشطة أي تشكيلة في إطار منطقي. وفي ذلك الصدد، يمكن للتقرير أن يكمل القائمة الوصفية/الوقائعية بجميع أنشطة التشكيلات القطرية المخصصة بما تمس الحاجة إليه من تحديد مجالات التقاطع وتبادل الخبرات والدروس المستفادة فيما بين مختلف التشكيلات.

وترى الحركة أن التقرير لم يجسد على النحو الكافي تحليل اللجنة وأنشطتها في مجالات التنمية، لا سيما في ميادين الأنشطة المدرة للدخل وإيجاد فرص العمل وتنشيط الاقتصاد. وعلى الرغم من إشارة التقرير إلى الجهود المبذولة لإيجاد فرص عمل للشباب، من الممكن أن يتضمن المزيد من المدخلات بشأن آراء الدول الأعضاء فيما يتعلق بمجالات أخرى لتنشيط الاقتصاد، مثل بناء الهياكل الأساسية – سواء المادية أو غير المادية – وتمكين السكان المحليين، لا سيما النساء، في الميدان.

وفي القسم الثالث، المعنون ”تنفيذ التوصيات ذات الصلة المقدمة ضمن استعراض هيكل بناء السلام بالأمم المتحدة لعام ٢٠١٠“، يركز التقرير على المجالات التي

تناولتها اللجنة فعلا. وفي ذلك الصدد، تود الحركة أن يجسد التقرير على نحو كاف المبادئ الأساسية لأنشطة بناء السلام، التي تتضمن، في جملة أمور، الملكية الوطنية، وبناء القدرات الوطنية، والجهود الرامية إلى توفير التمويل لأنشطة بناء السلام على نحو يمكن التنبؤ به وفي الوقت المناسب. ويمكن للتقرير أن يستفيض بشأن الكيفية التي أسهمت بها أنشطة اللجنة في هذه المجالات. وكما أشرنا إلى ذلك، وفي وصف الأحداث التي وقعت في مختلف المجالات، مثل تنظيم الحلقات الدراسية وحلقات النقاش، يمكن للتقرير أن يتناول بمزيد من التفصيل ما لهذه الأحداث من أثر محتمل على الأهداف المتوخاة.

وقد لاحظنا مع التقدير مواءمة اللجنة مع الاستراتيجيات الوطنية لوضع وثيقة تخطيط واحدة تبين على نحو واضح الكيفية التي تساعد بها أنشطة لجنة بناء السلام في إيجاد الملكية الوطنية وبناء القدرات الوطنية. غير أن التقرير ينبغي أن يقدم المزيد من التفاصيل بشأن طريقة العمل من حيث إسهامها الحقيقي. والقيام بممارسات مماثلة في مجالات أخرى عند الاقتضاء، سيوفر صورة أفضل لأنشطة لجنة بناء السلام.

ويساورنا القلق لأن اللجنة لم تصف أنشطتها إلا في مجال إيجاد فرص العمل للشباب تحت عنوان ”الجوانب الإنمائية للتنمية“. وإذ نقر بأهمية إيجاد فرص العمل للشباب باعتباره جانبا إنمائيا أساسيا، فإن مجالات أخرى، مثل الأنشطة المدرة للدخل، والصحة الأساسية والتعليم، والتدريب المهني للنساء وإيجاد فرص العمل لهن، لا يمكن تجاهلها. ومما لا شك فيه أن تجسيد هذه المجالات كافة بصورة عادلة في التقرير، بما في ذلك تحليل مكامن القوة والضعف لدى تحقيق تلك القدرات، سيوفر توجيها أفضل لأوجه المشاركة في المستقبل.

وفي القسم الرابع، يقترح التقرير استنتاجات تحدد مختلف الأولويات لتعزيز كفاءة اللجنة في الميدان، مثل حشد الموارد وبناء الشراكات مع المؤسسات المالية الدولية والأطراف الفاعلة الإقليمية. وترى الحركة أن الأولويات يمكن زيادة توسيع نطاقها من خلال إدراج المزيد من المجالات، لا سيما المجالات القائمة على المبادئ الأساسية لجهود بناء السلام، مثل بناء القدرات الوطنية، ومبدأ الملكية الوطنية، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والتعاون الثلاثي، وتعزيز دور لجنة بناء السلام، و الانفتاح على النساء والمجتمع المدني. ومن المهم أن يتضمن التقرير السنوي للجنة توصيات بشأن سبيل المضي قدما فيما يتعلق باللجنة وأنشطتها خلال العام المقبل – بالاستفادة من الإنجازات السابقة – ولسد الثغرات المحددة، على نحو يمكن عمل اللجنة وأنشطتها من اكتساب طابع تراكمي، سيمكنها من الاضطلاع بمسؤولياتها وتحقيق غاياتها وأهدافها.

وأما فيما يتعلق بتقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام، فإن الحركة تتفق مع الاستنتاجات التي آلت إليها الدراسة ومفادها أن الصندوق أداة أساسية لمعالجة أنشطة بناء السلام. غير أننا نعتقد أن الصندوق ينبغي التعامل معه على النحو المناسب، وبأكبر قدر ممكن من الفعالية والشفافية، بغية تحقيق غاياته المرجوة. وفي ذلك الصدد، تأمل الحركة أن يبذل صندوق دعم بناء السلام قصارى جهده لكي يصبح أداة سريعة ووجيهة وحفازة لإحلال السلام الدائم من خلال الحيلولة دون السقوط القهقرى في الصراعات العنيفة.

وابتداء من ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠، ازداد مجموع التبرعات إلى الصندوق بنحو ١٠,٥ في المائة، إذ ارتفع من ٣٠٩ مليون دولار في حزيران/يونيه ٢٠٠٩ إلى ٣٤٢ مليون دولار في حزيران/يونيه ٢٠١٠. ونشكر الدول الأعضاء التي شاركت في هذه المساهمة القيمة. كما نحث الدول الأعضاء الأخرى التي بمقدورها أن تسهم في قضية إحلال

السلام الدائم واستتباب الأمن أن تفعل ذلك. ونلاحظ أيضا ازدياد استخدام الصندوق من ٤٥,٦ في المائة في حزيران/يونيه ٢٠٠٩ إلى ٥٩,٩ في المائة في حزيران/يونيه ٢٠١٠.

لكن لا يبدو أن الصندوق يُستخدَم على النحو الأمثل بشكل عام. لذلك نحث الأمانة العامة على تكثيف جهودها للعمل على نحو أوثق مع أصحاب المصلحة المعنيين، لا سيما ممثلي البلدان المستضيفة، من أجل كفالة استخدام أكبر وأكثر فعالية وكفاءة لصندوق بناء السلام حتى يؤدي الغرض المرجو منه وهو تحقيق السلام المستدام. كما نحث الأمانة العامة على تكثيف تعاونها أكثر من أجل توسيع قاعدة المانحين حتى لا يظل السلام الممكن تحقيقه رهينة لندرة الأموال التي لم يتم حشدها بسبب عدم كفاية التنسيق.

علاوة على ذلك، ثمة حاجة ماسة إلى توضيح رؤيتنا فيما يتصل بالعلاقة بين لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام. وبالرغم من استقلالية الصندوق، هناك حاجة إلى إجراء المزيد من التحسينات، تحت سلطة الأمين العام، من أجل تعزيز التعاون والاتساق بين أنشطته وبرامج تمويل المشاريع التي يجري تنفيذها في البلدان المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام. وينبغي أيضاً تقييم دور اللجنة في توفير التوجيه لسياسات الصندوق، التي يجب تنفيذها تحت إشراف الوكيل الإداري. ويجب مناقشة هذه المسائل باستفاضة أكثر، مع المضي قدماً بتوصيات استعراض اللجنة.

وكما قلنا مراراً وتكراراً، يجب القيام بأنشطة بناء السلام عقب انتهاء الصراع عبر مشاورات مكثفة وفعالة بين أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية، مثل الجمعية العامة، ومجلس الأمن، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بالتنسيق مع لجنة بناء السلام. وفي سياق اليوم، ينطبق الحال على الجمعية العامة. وبينما تقوم الكيانات المختلفة بالتعاون والتنسيق فيما بينها، يجب إيلاء الانتباه الكافي لشمول التمثيل.

ومثلما أن من الصعب تحديد السبب المباشر للصراع، من الصعب أيضاً دمج الخبرات والكفاءات في الجهود الرامية إلى التصدي للمشكلة. لذا، فإن استيعاب وجهات نظر جميع أعضاء الأمم المتحدة في أنشطة بناء السلام من شأنه أن يمهد الطريق لتكرار الخبرات المتنوعة في بناء الأمة ومواءمتها في سياق جهود بناء السلام. لذلك فإن الحركة توافق على توصيات الميسِّرين المشاركين في استعراض هيكل بناء السلام بشأن أن يصبح دور الراعي المشارك الذي تضطلع به الجمعية العامة مرئياً بقدر أكبر وأكثر أهمية. والحركة مستعدة على الدوام لتوفير الدعم والتعاون اللازمين حيثما تدعو الحاجة لذلك.

وأخيراً، أسمحوا لي بأن أجدد تأكيد الحركة مشاركتها البناءة والمؤثرة في جميع أنشطة بناء السلام المقبلة.

السيد كوروسي (هنغاريا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي، على إعطاء الكلمة للاتحاد الأوروبي. تؤيد هذا البيان البلدان المرشحة، وهي تركيا وكرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة والجبل الأسود، وبلدان عملية الاستقرار والارتباط المحتملة الترشيح، وهي ألبانيا والبوسنة والهرسك وصربيا، فضلاً عن أوكرانيا.

إن دعم البلدان الخارجة من الصراعات واجب أخلاقي ومسؤولية تقع على عاتق المجتمع الدولي. ويجب ألا نتوانى في مواجهة هذا التحدي. وللأمم المتحدة، بشرعيتها العالمية والنطاق الواسع للأدوات المتوفرة لها، دور رئيسي تضطلع به في المساعدة في بناء السلام الدائم. وهذا هو السبب الذي جعل الاتحاد الأوروبي ينخرط في عمل لجنة بناء السلام منذ إنشائها قبل ست سنوات.

وفي الأشهر الأخيرة، قمنا بخطوات مهمة لتعزيز دعمنا للبلدان الخارجة من الصراعات. وعقدنا مناقشات مهمة، وهناك مبادرات ملموسة تجري بهدف تحسين اتساق مشاركتنا وفعاليتها. وفي السياق نفسه، استمرت لجنة بناء السلام في بث الوعي في المجتمع الدولي بالبلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة، وقد أثبتت قيمتها المضافة في الحالات المختلفة. ومن الأمثلة الجيدة لذلك الدور السياسي الداعم الذي اضطلعت به اللجنة خلال الانتخابات في بوروندي، ودورها النشط في سيراليون في تعزيز تهيئة الوظائف والفرص الاقتصادية.

ويشعر الاتحاد الأوروبي أيضاً بالحماس أن يرى أن بلدين آخرين، هما ليبريا وغينيا، قد قررا تقديم نفسيهما للإدراج في جدول أعمال اللجنة. علاوة على ذلك، أُجرِي استعراضان مهمان جداً.

يتصل الاستعراض الأول (انظر S/2011/85) بنشر القدرات المدنية، وقد قام بإجرائه فريق كبار الاستشاريين برئاسة السيد جان – ماري غينيو. ويمثل الاستعراض إسهاماً رئيسياً في سبيل كفالة نشر قدرات مدنية أكثر مرونة، ومبنية على الطلب، وأكثر كفاءة، في الوقت الملائم في أرض الواقع بهدف مساعدة الجهات الفاعلة الوطنية في بناء قدراتها الخاصة في المجالات المرتبطة ببناء السلام.

ويولي الاتحاد الأوروبي أهمية كبيرة لمتابعة التوصيات، ونأمل أن يؤدي الاستعراض إلى زيادة التوفر العالمي للخبرات المدنية في حالات ما بعد انتهاء الصراع، وإلى سلاسة التشغيل المشترك للقدرات المدنية في إطار منظومة الأمم المتحدة، وبين الأمم المتحدة والجهات الفعالة الرئيسية الأخرى، مثل المنظمات الإقليمية.

ومن النقاط المهمة الأخرى في نظر الاتحاد الأوروبي النشر المحسّن للخبيرات المدنيات تمشياً مع روح قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وخطة عمل الأمين العام بشأن كفالة مشاركة المرأة في بناء السلام (انظر S/2010/466). لا يمكن لحالات ما بعد انتهاء الصراع أن تكون فعالة بدون المساواة بين الجنسين. وينبغي أن تضطلع لجنة بناء السلام بدور مهم في الدفاع عن استعراض القدرات المدنية.

الاستعراض الثاني هو استعراض لجنة بناء السلام لعام ٢٠١٠ (انظر S/2010/393، المرفق) الذي أجراه الميسرون المشاركون الثلاثة. وتمثلت النتيجة في تقييم مدروس جيداً لهيكل لجنة بناء السلام، حيث قدِّمت العديد من التوصيات الطموحة الرامية إلى زيادة تأثير تلك الهيئة.

لقد حان الآن أوان النظر إلى الأمام. ويجب أن نستفيد من الزخم السياسي الناتج عن عملية استعراض لجنة بناء السلام لعام ٢٠١٠ باستخدام جميع الوسائل المتاحة لنا لمواجهة التحديات العديدة التي تنتظرنا. وتشمل هذه التحديات العمليتين الانتخابيتين في جمهورية أفريقيا الوسطى وليبيريا، وإصلاح قطاع الأمن في غينيا بيساو وغينيا، وتعزيز الفرص للشباب في سيراليون، على سبيل المثال لا الحصر.

وفي جميع هذه السيناريوهات، يجب على لجنة بناء السلام أن تُحدِث فرقاً، وبوسعها عمل ذلك. ولكي نحقق النجاح، يجب أن نضاعف جهودنا، وأن نجتهد من أجل أن تكون لجنة بناء السلام أكثر أهمية، يحدوها تحقيق ملكية وطنية حقيقية في جميع المجالات. لذا، يجب إجراء تحسينات في الميدان وفي المقر الرئيسي من خلال تحسين التحليل، وزيادة التركيز على العقبات الرئيسية التي تعترض السلام في كل بلد، وإرساء التزامات متبادلة بين الحكومة والمجتمع الدولي بغية التصدي لتلك الصعاب. وسيجعل كل ذلك اللجنة في موقف أفضل بكثير لتحقيق نتائج جيدة، شأنه شأن الاقتراحات التي تدعو اللجنةَ إلى إتباع نهج مرن إزاء عملها القطري.

في الختام، فإن الاتحاد الأوروبي، انطلاقاً من إيمانه القوي ببناء السلام، يقف على أهبة الاستعداد لتكثيف جهوده، وتمكين هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام من أن يكون على قدر التوقعات التي رافقت إنشاءه.

السيدة فيوتي (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية): إن البرازيل تشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة بشأن التقرير السنوي (S/65/701) للجنة بناء السلام. ونقدر إمكانية مناقشة العمل الذي اضطلعت به اللجنة في السنة والنصف الماضية في السياق الواسع للجمعية العامة. كما أنني أغتنم هذه الفرصة لأشكر السفير بيتر فيتيغ على قيادته الممتازة في عام ٢٠١٠ بصفته رئيس لجنة بناء السلام، والتي نقدرها كثيرا. ونتمنى للسفير غاسانا كل النجاح في مساعيه ونتعهد بدعمنا الكامل له.

شهد العام الماضي عملية استعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام. ونعرب عن تقديرنا للميسرين الثلاثة. والتوصيات التي قدموها توفر إرشادات مفيدة لأنشطتنا في المستقبل وستعزز فعالية لجنة بناء السلام في الميدان. ومن مسؤوليتنا المضي بها قدما. ويتطلع وفد بلدي إلى مواصلة هذا النقاش في اللجنة وفي الهيئات الأخرى ذات الصلة بعملها.

على الرغم من التقدم المحرز، ما زال أمامنا العديد من التحديات الصعبة. وهي ناشئة عن طابع بناء السلام في حد ذاته، الذي يتطلب عملا مشتركا والتزامات قوية من قبل العناصر الفاعلة على الصعيد الوطني والمجتمع الدولي على السواء في بيئات هشة وخلال عمليات لا تتبع دائما مسارا خطيا.

سأتناول بإيجاز ثلاثة مجالات، نعتقد أنه يمكن إحراز مزيد من التقدم فيها: الطابع المتكامل والمتعدد الأبعاد لبناء السلام والشراكات والعلاقات مع سائر هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة.

يتطلب بناء السلام جهدا طويل الأجل ومستمرا في مجالات شتى. وبينما تتعلق التحديات الأولية عادة بالأمن والاستقرار، فإنه يجب عدم تأجيل الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية إلى مرحلة لاحقة. وجميع تلك الأهداف يعزز بعضها بعضا وينبغي بالتالي السعي إلى تحقيقها بصورة متزامنة ضمن إطار متكامل. ولا يمكن تحقيق الاستقرار المستدام دون إحراز التقدم الاقتصادي والاجتماعي، والعكس صحيح أيضا. ومساعدة البلدان الخارجة من الصراع على استعادة الخدمات الأساسية وإعادة إرساء الوظائف الأساسية للإدارة العامة وإنعاش الاقتصاد ومحاربة الفقر هي وسيلة فعالة لتحقيق السلام والأمن والاستقرار بشكل دائم. وقد أعربت تلك البلدان مرارا عن رأيها في أن الجوانب الاجتماعية والإنمائية تمثل أولويات ملحة بالنسبة لها.

وينبغي للمجتمع الدولي تلبية هذا النداء وتكييف المساعدة التي يقدمها مع تلك الأولويات الوطنية، جنبا إلى جنب مع الدعم المقدم بالفعل في مجالات مثل العدالة والأمن. وينبغي للمجتمع الدولي أن يركز أيضا على مساعدة البلدان على بناء وتعزيز مؤسساتها. وتلك المؤسسات لا غنى عنها لتعزيز الملكية الوطنية، وهي ستتيح تقوية الإدارة العامة.

وعلى سبيل المثال، في حالة غينيا - بيساو، فإن التقدم المحرز في مجالي الإدارة الاقتصادية والمالية العامة، بدعم من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ساهم في تحقيق نمو اقتصادي وزيادة العائدات المالية. والموافقة على تخفيف عبء الديون في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والتي نادت بها التشكيلة القطرية المخصصة التابعة للجنة بناء السلام، ستهيئ ظروفا أفضل للحكومة لإدارة ميزانيتها والبدء في الاستثمار في الأولويات الهامة لبناء

السلام، مثل إصلاح القطاع الأمني وتوفير الخدمات الأساسية. وهذا مجرد مثال للكيفية التي يمكن أن يؤثر بها بناء المؤسسات والانتعاش الاقتصادي، من خلال نهج متكامل، على الحالة الأمنية تأثيرا إيجابيا.

ويجب أن يتمثل جانب آخر هام لهذا النهج المتكامل في دعم السياسات الرامية إلى تمكين المرأة. وتظهر تجاربنا في داخل تشكيلة غينيا - بيساو باستمرار أن المشاركة النشطة للمرأة في المجالين السياسي والاقتصادي أمر في غاية الأهمية لبناء السلام وإعادة تأهيل المجتمعات التي مزقتها الحروب. والإسهامات التي يمكن للمرأة تقديمها متعددة. ففي الزراعة، على سبيل المثال، يمكن للنساء تعزيز الإنعاش الاقتصادي وتأمين سبل عيش أسرهن.

وتوظيف الشباب يمثل شاغلا آخر ومجالا حيث تسعى تشكيلات لجنة بناء السلام جاهدة إلى تحقيق نتائج ملموسة. وفي غينيا - بيساو، جرى تدريب المئات من الشباب على مهارات مختلفة باستخدام موارد قدمها صندوق بناء السلام. ونحن نتفق تماما مع تشديد الممثل الدائم لبنغلاديش، بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، على ضرورة إدماج الجوانب الأخرى للتنمية بخلاف توظيف الشباب، مثل الأنشطة المدرة للدخل والرعاية الصحية الأساسية والتعليم والتدريب المهني وتوظيف المرأة، في استراتيجيات بناء السلام. ونحن مقتنعون بأنه لا يمكن تهيئة الظروف اللازمة لتقدم واستقرار البلدان الخارجة من الصراع في الأجل الطويل إلا من خلال بذل جهود متواصلة ومتعددة الأبعاد تركز على الأسباب الجذرية للصراعات.

وينبغي للجنة بناء السلام مواصلة السعي إلى تعزيز الشراكات مع مختلف الجهات. والتواصل مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية هو أيضا أمر لا غنى عنه لحشد دعم البلدان المجاورة في التصدي للتحديات المشتركة، وكذلك في تبادل الخبرات. وفي غرب أفريقيا، على سبيل المثال، تمثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا طرفا محوريا في دعم أنشطتنا. ومن الواضح أنه يجب عدم الاكتفاء بعرض مسار عملنا بإيجاز في نيويورك، ولكن أن يجري ذلك أيضا بالتنسيق الوثيق مع أصحاب المصلحة في المنطقة المتضررة.

ونحن نكرر النداءات من أجل تحسين التفاعل بين لجنة بناء السلام والأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة. ولجنة بناء السلام ستستفيد كثيرا من تعزيز الحوار مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن الجوانب الاجتماعية والاقتصادية لبناء السلام، فضلا عن تحقيق قدر أكبر من الشفافية والفعالية في أعمالها. والأمر نفسه ينطبق على مجلس الأمن، الذي نعتقد أنه ينبغي له أن يطلب المشورة من لجنة بناء السلام بصورة أكثر لدى مناقشة ولايات البعثات في البلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة.

وفي شباط/فبراير، أثناء الرئاسة البرازيلية، عقد مجلس الأمن حوارا تفاعليا بشأن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي مع رئيس التشكيلة القطرية المخصصة، السفير بول سيغر. ونأمل أن تستمر هذه المبادرات. ولقد شهدنا في عملنا أهمية الشراكات مع المؤسسات المالية الدولية. وسنواصل سعينا الدؤوب من أجل تعزيز التفاعل مع تلك المؤسسات.

والتقرير السنوي للجنة بناء السلام، الذي يتجاوز كونه ملخصا للأنشطة، يمثل مرجعا جيدا لتحديد الخطوات الإضافية التي ينبغي اتخاذها لتحسين نتائجها. ونحن نوافق تماما على الاستنتاج القائل بأنه ينبغي للجنة أن تركز على تحسين فعاليتها في الميدان. والتواصل مع الجهات الفاعلة في الميدان ومع أصحاب المصلحة الوطنيين يجب أن يظل شاغلا لنا جميعا.

والبرازيل ملتزمة ببذل قصارى جهدها للمساعدة على تحسين شفافية لجنة بناء السلام وشرعيتها وفعاليتها، مع التركيز على تعزيز الملكية الوطنية ودعم تنمية القدرات المحلية ومساعدة البلدان الخارجة من الصراع على المضي قدما في مسار مستدام نحو الاستقرار والتنمية.

السير مارك لايل غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي، على تنظيم هذه المناقشة التي توفر فرصة مفيدة لتقييم لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام. وأود أولا الإعراب عن شكر خاص للسفير فيتيغ على جهوده المتفانية في رئاسة اللجنة التنظيمية. وأود أيضا أن أشكر الممثلين الدائمين لكندا وبلجيكا والبرازيل والأردن ونيبال وسويسرا وأفرقتهم على أدوارهم الرئاسية، ومكتب دعم بناء السلام على دعمه.

يصف التقرير السنوي (A/65/701) عددا من الإنجازات التي حققتها لجنة بناء السلام خلال العام المنقضي في عملها المحوري على الصعيد القطري. وهي تشمل دعم اللجنة للانتخابات في بوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى، حيث ساعدت أيضا في الحفاظ على الزخم وراء عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. نرحب بالاجتماعات المشتركة التي عقدت بشأن المخدرات وبطالة الشباب، التي ساعدت في حفز التفكير والعمل في جميع أنحاء منطقة غرب أفريقيا. لقد كان التعاطي والمشاركة السريعان للجنة بناء السلام مع ليبيريا رائعا، وهناك دروس مفيدة لمشاركات بلدان أخرى.

لكن هناك مناطق أخرى تحقق فيها تقدم أقل. وتشمل هذه المناطق غينيا – بيساو، حيث أعيق بناء السلام جراء الحالة السياسية والأمنية. لقد كان استعراض لجنة بناء السلام حدثا مهما أيضا في العام الماضي، وأود أن أشكر الممثلين الدائمين لأيرلندا والمكسيك وجنوب أفريقيا على تقريرهم. إن أهم التوصيات التي أسفرت عن تلك العملية هي تلك المتعلقة بتحسين تأثير لجنة بناء السلام على البلدان المدرجة في جدول أعمالها.

نحتاج في السنة المقبلة، تحت قيادة الممثل الدائم لرواندا، السفير غاسانا، أن نرى ثمار هذا. من الضروري أن نرى تقدما حقيقيا يتحقق في تنفيذ خريطة طريق الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن الإصلاح الأمني في غينيا – بيساو وإنشاء مراكز إقليمية للعدالة في ليبريا والاتفاق سريعا بين الحكومة والمجتمع الدولي على التزامات لمعالجة العوائق التي تعترض السلام في غينيا، وخاصة في إصلاح القطاع الأمني.

لكن من المهم التشديد على أنه لا يمكننا ببساطة أن نتقاعس ونأمل أن يحقق رؤساء البلد المعني سيحققون نتائج. وكما لوحظ في استعراض لجنة بناء السلام، تقع على كاهل كل منا مسؤولية – سواء على الصعيد الثنائي أو من خلال تمثيلنا في أجهزة الأمم المتحدة أو المنظمات الإقليمية أو المؤسسات المالية الدولية – دعم الرؤساء في جهودهم. وتؤكد المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية مجددا التزامها بالمساعدة في كفالة تحقيق هذا التقدم. لن تصبح لجنة بناء السلام جزءا مؤثرا وهاما من الهيكل الدولي لبناء السلام إلا عن طريق تحقيق نتائج.

وتستطيع لجنة بناء السلام، هذا العام، أن تضطلع أيضا بدور رئيسي في قيادة استعراض القدرة المدنية. ونعتقد أيضا أن على اللجنة إقامة روابط مع التجمع الجديد لـ ١٧ بلدا هشا ومتأثرا بالنزاعات للنظر في تقييماتها لأداء المجتمع الدولي في مجال بناء السلام، الذي سيبرز خلال العام.

ولصندوق بناء السلام أيضا دور مهم يضطلع به. لقد أكملت وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة مؤخرا استعراضها للمعونة المتعددة الأطراف. وعموما، كانت

استنتاجات استعراض صندوق بناء السلام ايجابية، واعتبر أن أداء الصندوق كان جيدا في ضوء معايير الاستعراض. وفي ضوء هذه النتيجة، يسعدني أن أعلن أن وزارة التنمية الدولية ستقدم مساهمة جديدة للصندوق تزيد على ٤٠ مليون دولار خلال العامين القادمين.

أود أن أهنئ جودي شنغ – هوبكنز وفريقها على التقدم الكبير الذي تحقق في تحسين إدارة الصندوق. لكن، هناك مجالات لا يزال صندوق بناء السلام يحتاج إلى تحسينات كبيرة فيها. وتشمل هذه المجالات إظهار أنه يحقق نتائج ملموسة ويضبط التكاليف ويكفل في الوقت نفسه أنه يبقى مرنا ويضيف قيمة كأداة تحفيزية على نطاق المنظومة.

السيد طرار (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي، على عقد مناقشة اليوم. كما أشكر الممثل الدائم لألمانيا على الإدارة القديرة لعمل اللجنة التنظيمية التابعة للجنة بناء السلام في عام ٢٠١٠ وأعرب عن أفضل تمنياتنا للرئيس الحالي، الممثل الدائم لرواندا.

لم تكن الدورة الرابعة للجنة بناء السلام، التي يغطيها التقرير السنوي قيد النظر (A/65/701)، علامة بارزة في عمل اللجنة فحسب بل وفي كل مساعي الأمم المتحدة لبناء السلام. وفي هذا الصدد، سأشير إلى ثلاثة مجالات ذات أهمية خاصة.

أولا، أجرت لجنة بناء السلام، بعد أن أنهت سنواتها الخمس الأولى، أول استعراض لعملها، على النحو المنصوص عليه في قرارها التأسيسي ١٨٠/٦٠. وبذل ممثلو أيرلندا والمكسيك وجنوب أفريقيا جهودا تستحق الثناء كميسرين لعملية الاستعراض. وإذ نتابع توصيات تلك العملية هذا العام، نعتقد أن مجالات التركيز الأساسية ينبغي أن تشمل تحديدا صارما لأولويات المجالات المستهدفة والتركيز على إصلاح القطاع الأمني وبناء القدرات المحلية والتنشيط الاقتصادي وزيادة التأكيد على الجوانب الإنمائية لبناء السلام وتحسين الصلة بين حفظ السلام وبناء السلام. وبالمثل، فإن المواءمة بين الأطر الاستراتيجية للبلدان المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام وأولوياته وسياساتها الوطنية، تحت إشراف محلي كامل، مهمة لكفالة نجاح جهود بناء السلام.

ثانيا، زاد الاهتمام بعمل لجنة بناء السلام مع تحسين التشكيلات القطرية المخصصة لأدوارها. واتخذت التشكيلات المنفردة مبادرات مهمة في تعبئة الموارد وتطوير أوجه التآزر مع المؤسسات المالية الدولية.

ثالثا، تحقق في العام الماضي فهم أفضل للتحديات والتعقيدات التي تواجه جهود بناء السلام مع نجاح بلدان مثل بوروندي وسيراليون في إدارة تقدمها على طريق السلام المستدام. وبالمثل، دخلت ليبيريا في شراكة مع لجنة بناء السلام بعد نجاح بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا في إخماد نيران النزاع والحرب. وستساعد تلك التجارب كثيرا في بناء خطاب توافقي بشأن بناء السلام على الصعيد العالمي ووضع نماذج لاستراتيجيات بناء السلام الناجحة للتطبيق في مناطق ما بعد الصراع.

يتوقف نجاح مساعي الأمم المتحدة لبناء السلام على الموارد المالية. وفي هذا السياق، وفر صندوق بناء السلام الأموال الأساسية في حالات ما بعد الصراع لاجتذاب موارد تمويل أخرى. إن صندوق بناء السلام مكون أساسي من مكونات هيكل الأمم المتحدة المعني ببناء السلام. لقد حدد الأمين العام هدف صرف ١٠٠ مليون دولار من صندوق بناء السلام كل عام في السنوات الثلاث القادمة. ونعتقد أن هذا الهدف يتناسب مع التحديات المقبلة. وسيتطلب تحقيق ذلك الهدف تقديم الدول الأعضاء للتبرعات، التي وصفت على نحو ملائم بأنها استثمار في السلام.

كان صندوق بناء السلام محل انتقادات لانعدام الشفافية والافتقار لنظام مناسب للرصد أو التقييم، وكذلك للبطء في صرف الأموال. وفي حين أن معظم تلك الشواغل صحيحة إلى حد ما، إلا أن النقص في عدد موظفي إدارة صندوق بناء السلام أحد الأسباب المقبولة. ينبغي أن توفر الدول الأعضاء والأمانة العامة للصندوق الموارد البشرية والمرونة التشغيلية المطلوبة لجعله أكثر كفاءة. ويسعدنا أن نلاحظ أنه، خلال آخر دورة لإعلان التبرعات، عقدت في تشرين الثاني/نوفمبر، فإن أكثر من ٣٠ بلدا أعلن عن التبرع. وساهمت باكستان أيضا في الصندوق، رغم القيود المالية الناجمة عن أسوأ فيضانات في تاريخنا.

إن باكستان عضو مؤسس في اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام. وفي عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤، اقترحت باكستان إنشاء لجنة مشتركة مخصصة لبناء السلام. وبعد عامين، تبلور ذلك الاقتراح في إنشاء لجنة بناء السلام. وخلال السنوات الخمس الماضية، ساهمنا بنشاط في عمل اللجنة. إن باكستان، بصفتها أكبر بلد مساهم بقوات في بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، لها مصلحة حيوية في نجاح جهود بناء السلام. ونأمل، بفضل جهودنا الجماعية، أن يصبح هيكل الأمم المتحدة المعني ببناء السلام قلعة أمل قوية لشعوب العالم التي تمزقها الصراعات.

السيد كليب (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر لكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المشتركة للتداول بشأن التقريرين المهمين المعروضين علينا. وفي هذا الصدد، نعرب عن تقديرنا العميق للجنة بناء السلام على تقريرها السنوي (A/65/701) وللأمين العام على تقريره (A/65/353) عن صندوق بناء السلام.

ونود أن نشكر السفير بيتر فيتيغ ممثل ألمانيا، الذي عمل رئيسا للجنة في عام ٢٠١٠. شهدنا، في ظل رئاسته القديرة، اللجنة تمر بعملية تطور في التركيز على جهودها لتحسين تأثيرها في الميدان. ونشيد، في جملة أمور، بأنشطة التواصل مع الشركاء الأساسين، وتعزيز فهم أفضل للجنة.

تؤيد إندونيسيا البيان الذي أدلى به ممثل بنغلاديش باسم مجموعة حركة عدم الانحياز في لجنة بناء السلام.

إن إندونيسيا، بصفتها عضوا في لجنة بناء السلام، يسعدها جدا أن ترى كلا من اللجنة والصندوق يحرزان تقدما في تحقيق ولايتيهما. ويبين عمل اللجنة التنظيمية والتشكيلات القطرية المخصصة، التي بإضافة غينيا، أصبحت الآن ستا – تفاني اللجنة والتزامها بالنهوض بالبلدان المدرجة في جدول أعمالها وتعزيز الاهتمام العالمي ببناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع باعتباره مسألة أساسية في عصرنا، ودعمه.

ويثلج صدرنا أن نعلم أنه عقدت في منظومة الأمم المتحدة، بما فيها مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، خلال العام الماضي مناقشات عديدة مهمة بشأن شتى جوانب بناء السلام في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع. ونرحب بهذه الزيادة في التفاعلات، التي ينبغي أن تستمر وتعزز. ونأمل أن هذه الزيادة في التركيز على بناء السلام لن تعمق التعاون فيما بين أجهزة الأمم المتحدة فحسب بل وسيتيح تعزيز الشراكات مع الكيانات المعنية خارج منظومة الأمم المتحدة أيضا.

يتطلب بناء السلام الفعال نهجا شاملا، والجمعية العامة، بصلاحياتها واسعة النطاق، منتدى مناسب جدا لبحث الكيفية التي يمكن بها للمجتمع الدولي أن يحسن استجابته في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع، وفي ذلك الصدد، الكيفية التي يمكن بها مواصلة تعزيز ودعم لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام.

يعرض كل من التقريرين توجيهات مهمة كثيرة، وتتفق إندونيسيا تماما مع النقطة الأساسية المتمثلة في أنه لا بد من أن تكون الجهود في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع محددة وطنيا ومملوكة وطنيا ومدفوعة وطنيا، لكن مع المساعدة الكاملة والمستمرة من الأمم المتحدة والمنطقة والمجتمع الدولي.

وفي ما يتعلق بلجنة بناء السلام، يود وفدي أن يتطرق إلى النقاط التالية. أولا، من المهم أن تنعكس من البداية الصلة بين حفظ السلام وبناء السلام في الميدان. ليست هناك حالتان متماثلتان، غير أن الأدلة الدامغة من البلدان الخارجة من الصراع تبين أنه لا بد من بذل الجهود لبناء ورعاية المؤسسات المحلية والوطنية وتعزيز التنمية الاقتصادية والأمن وسيادة القانون والعدالة والحوكمة والخدمات الأساسية الأخرى بينما لا تزال عملية حفظ السلام جارية. إن التنمية المبكرة للقدرات المحلية في هذه المجالات تدعم الأسس التي يعتمد عليها أي بناء أوسع للسلام.

وفي هذا السياق، ترحب إندونيسيا بصدور التقرير الذي أذن به الأمين العام بشأن القدرة المدنية فور انتهاء الصراع (A/65/747) مؤخرا. ونتطلع إلى المشاركة الفعالة في كل من مناقشة هذا التقرير المهم ومتابعة توصياته.

ونرى أيضا أن الاستعراض ينبغي أن يركز، كما شدد كثيرون، على جهود إنشاء آليات من القدرات المدنية على أساس الحاجة، تستعين أساسا بخبرات من الدول المعنية والمنطقة والجنوب والمرأة. وينبغي للجنة بناء السلام بما لديها من خبرة ومعرفة واسعتين وعضوية متنوعة أن تستكشف الكيفية التي يمكنها بها الحصول على المزيد من الدعم للقدرات المدنية في مجال أنشطة بناء السلام وتيسير تحقيقها، دعما للبلدان الخارجة من الصراعات، وخاصة البلدان المدرجة في جدول أعمالها.

ثانيا، من الأهمية بمكان أن تواصل لجنة بناء السلام أيضا السير قدما بالتوصيات ذات الصلة لاستعراض هيكل الأمم المتحدة المعني ببناء السلام لعام ٢٠١٠. وفي هذا السياق، ينبغي أيضا لأجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك الجمعية العامة، أن تعزز رعايتها ودعمها للجنة بناء السلام. ونؤيد نهج اللجنة لاستخدام آلية عملية لرصد التقدم المحرز في تنفيذ توصيات التقرير. وستضطلع إندونيسيا بدورها للإسهام في تحقيق التوصيات.

ثالثا، نتفق في الرأي مع لجنة بناء السلام في أن ثمة حاجة إلى وثيقة تخطيط شاملة وحيدة. إن وثيقة وطنية وحيدة لبناء السلام تحدد الاستراتيجيات والأولويات تضعها الحكومة المضيفة ستحسّن التنسيق فيما بين الشركاء الوطنيين والدوليين المعنيين. كما ستبسط احتياجات الرصد والتوثيق لحكومات البلدان الخارجة من الصراعات. وستساعد هذه الوثيقة الوحيدة في قيام اللجنة بوضع أطر مشاركة سريعة أكثر تركيزا واتساقا. وستزيد من تمكين تقديم الدعم المبكر القائم على نحو أوثق على الأولويات الوطنية ويتواءم أكثر معها. وفي هذا الصدد، نقدر العمل المنجز في ما يتعلق بسيراليون وجمهورية أفريقيا الوسطى وبوروندي، وأخيرا، ليبريا.

رابعا، ترى إندونيسيا أن المهمة المنوطة بلجنة بناء السلام لتعبئة الموارد محورية بالنسبة لعمل اللجنة في مواصلة البرهنة على قيمتها المضافة بتحقيق نتائج ملموسة محددة للأقطار. وفي هذا الصدد، نرحب بجهود لجنة بناء السلام لتعزيز شراكاتها مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية الإقليمية وندعمها. ونلاحظ أن اللجنة

التنظيمية والفريق العامل المعني بالدروس المستفادة استكشفا أيضا مصادر تمويل مبتكرة من رأس المال الخاص.

كان لإندونيسيا، خلال عضويتها في اللجنة في عام ٢٠٠٨، شرف تيسير إنشاء أول فرقة عمل على الإطلاق تابعة للجنة بناء السلام بشأن دور القطاع الخاص في بناء السلام في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع. وأصدرت فرقة العمل توصيات بتوافق الآراء بشأن كيفية الاشتراك بصفة خاصة مع أطراف غير تقليديين في القطاع الخاص. ونتوقع الاستفادة من استنتاجات فرقة العمل التابعة للجنة بناء السلام لإقامة شراكات وتحقيق مزايا مالية وغير مالية للبلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة. وإندونيسيا مستعدة لمواصلة تقديم مساهمتها لتنفيذ توصيات فرقة العمل.

وفي ما يتعلق بصندوق بناء السلام، يسعد إندونيسيا أن تلاحظ أن الصندوق يحقق فوائد لمنفعة ١٦ بلدا، ويتمتع بإحدى أوسع قواعد الجهات المانحة بين صناديق الأمم المتحدة الاستئمانية المتعددة الجهات المانحة. ويشير هذا إلى أهمية الصندوق على الصعيد الدولي، وكذلك التوقعات بأنه سيحقق فوائد سلام سريعة وقوية. ونتوقع استمرار زيادة كفاءة الصندوق وآثاره.

ونلاحظ أن جهودا تبذل لتعزيز التشاور مع لجنة بناء السلام وتقديم تقارير منتظمة. وثمة حاجة أيضا إلى زيادة المشاركة وتقديم المشورة من الجمعية العامة. ونرحب بالخطوات التي اتخذت لتحسين رصد عمليات الصندوق ونتوقع أن يتناسب معدل تنفيذ مشاريع الصندوق مع دوره المتنامي. إن الجمع بين مرفق الاستجابة الفورية القصيرة الأجل ومرفق بناء السلام والتعافي الطويل الأجل الذي تقرره البلدان يعطي الصندوق المرونة اللازمة. لكن يظل من المهم توافق عمل الصندوق مع خطط الأولويات للبلدان المعنية بشكل تام.

وأود أن أختتم بالتأكيد على أهمية التفاعل والتعاون والاتساق المنتظم بين لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام وإدارة الشؤون السياسية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة. لن يمكن التصدي بفعالية للعوامل المتعددة في ظروف ما بعد انتهاء الصراع إلا إذا عملت وحدات الأمم المتحدة المعنية في تآزر، وفضلا عن ذلك، فمن المهم، كلما أصبحت الصلة بين بناء السلام وحفظ السلام أكبر، أن يبذل جهد مستمر لتشجيع وإقامة المزيد من الاتصالات والتعاون بين لجنة بناء السلام واللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، من ناحية، ومكتب دعم بناء السلام وإدارة عمليات حفظ السلام، من ناحية أخرى.

السيد غرولز (بلجيكا) (تكلم بالإنكليزية): أود، في البداية، أن أشكر السفير فيتيغ وفريقه على قيادتهم الدينامية للجنة التنظيمية خلال الفترة المشمولة بتقرير لجنة بناء السلام المعروض علينا اليوم (A/65/701). أنقل تحياتي أيضا لخلفه، السفير غاسانا، الذي أتمنى له سنة ناجحة.

بلجيكا تؤيد البيان الذي أدلي به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، وأنا لن أكرر ما سبق أن قيل في ذلك الصدد. غير أنني أود أن أدلي ببعض الملاحظات الموجزة بصفتي الوطنية في ضوء خبرتي كرئيس للتشكيلة القطرية المخصصة لجمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام.

أتاحت السنة الماضية لنا الفرصة لتقييم هيكل بناء السلام بعد خمس سنوات من إنشائه. يتمثل التشخيص ونتائج استعراض هذا الهيكل الفتي والسريع النمو في أنه، على الرغم من الصعوبات المتزايدة التي تواجهه ومنحنى تعلمه، فإنه يمتلك القدرة على حشد الاهتمام والدعم والموارد التي لا غنى عنها للبلدان الخارجة من الأزمة.

خلال العام الماضي، حشد استعراض السنوات الخمس للجنة بناء السلام قدرا كبيرا من الموارد والقدرات. لذلك تشجع بلجيكا جميع الأطراف المعنية على تحمل مسؤولياتها فورا على أساس التوصيات الممتازة من الميسرين المشاركين، الذين أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكرهم مرة أخرى. وبشكل أكثر تحديدا، ندعو الهيئات الأم للجنة بناء السلام إعطائها الوسائل والاهتمام اللذين تتطلبهما ولايتها .

فيما يتعلق بمكتب دعم بناء السلام، نأمل قبل كل شيء أنه سيخصص من الآن فصاعدا نسبة أكبر من موظفيه وأنشطته لدعم البلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة بصورة مباشرة. ندعو منظومة الأمم المتحدة ككل إلى أن تأخذ في الاعتبار دور التنسيق والتيسير المنوط بمكتب الدعم. أخيرا، نشجع جميع أعضاء اللجنة على التعاون بشكل أوثق داخل التشكيلات القطرية المخصصة دعما للبلدان المدرجة على جدول الأعمال.

جمهورية أفريقيا الوسطى، من جانبها، أدمجت توصيات استعراض الخمس سنوات في برنامج عملها من خلال تحديد أهداف سبعة ذات أولوية: أولا، تعزيز الروابط بين التشكيلة ومجلس الأمن والجمعية العامة؛ ثانيا، من أجل تعزيز الروابط بين الركائز الثلاث لهيكل بناء السلام وبقية كيانات منظومة الأمم المتحدة التي تدعم جمهورية أفريقيا الوسطى؛ ثالثا، تأييد حشد شركاء بناء السلام من خلال أدوات التخطيط الاستراتيجي المشترك؛ رابعا، تعزيز قدرات الحكومة الوطنية والمجتمع المدني؛ خامسا، بناء القدرة على تعبئة الموارد الخاصة لدينا؛ سادسا، إعادة النظر في وجود التشكيلة في البلد، وحضورها في الميدان؛ وأخيرا، الاستفادة من الدروس المستقاة من غيرها من التشكيلات القطرية المخصصة.

ويلاحظ وفدي أيضا مع الارتياح التحسينات الكبيرة التي أدخلتها الأمانة العامة من حيث فعالية صندوق بناء السلام وسرعته وتأثيره. ومع ذلك، يجب علينا أن ننوه بأن الجانب التحفيزي للصندوق لا يزال يتطلب قدرا كبيرا من الاهتمام. وفي هذا المقام، إن تحسين استخدام إمكانات التآزر بين الصندوق واللجنة يسهم بلا شك في زيادة حشد الشركاء الثنائيين حول أولويات بناء السلام المحددة بصورة مشتركة.

أختتم بياني بالإشارة إلى الالتزام والتضامن النشطين من بلجيكا لصالح بناء السلام، بما في ذلك من خلال إسهاماتها المختلفة في هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام.

السيدة أوكاي (اليابان) (تكلمت بالإنكليزية): ومن دواعي سروري البالغ أن أخاطب الجمعية العامة تحت رئاسة سعادة السيد جوزيف ديس خلال هذه المناقشة بشأن تقرير لجنة بناء السلام (A/65/701) وتقرير الأمين العام (A/65/353) عن صندوق بناء السلام. أود أن أعرب عن امتنان اليابان للرئيس السابق للجنة بناء السلام سعادة السيد بيتر فيتيك، على تقريره المتعمق وقيادته القديرة لعمل اللجنة خلال عام ٢٠١٠.

في البداية، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأتطرق إلى الزلزال المدمر وأمواج التسونامي التي وقعت مؤخرا في اليابان. حكومة اليابان وشعبنا يبذلان كل جهد ممكن للتعافي من آثار هذه الأحداث المأساوية. أود أن أعرب عن خالص امتناني للعديد من البلدان والمنظمات الدولية وغيرها من أعضاء المجتمع الدولي الذي قدموا التعازي القلبية والعون لليابان في محاولة لمساعدتنا في التغلب على المأساة. ونحن مقتنعون بأننا، بدعم من شركائنا، سنتمكن من التغلب على التحديات الشاقة التي تواجهنا حاليا.

تعتقد اليابان أن أنشطة لجنة بناء السلام خلال دورتها الرابعة، بما في ذلك استعراض الخمس سنوات وإنشاء التشكيلة القطرية المخصصة لليبريا كانت ذات أهمية بالغة. واستشرافا للمستقبل، أود تقديم بعض النقاط التي ترى اليابان أنها مهمة للمضي قدما بأنشطة اللجنة .

أولا، إن واحدة من المسائل ذات الأولوية للجنة بناء السلام في ظل قيادة الرئيس الجديد، سعادة السيد يوجين – ريتشارد غاسانا، هي النظر في كيفية المضي قدما بتوصيات الاستعراض بأفضل السبل من أجل تحقيق تأثير ملموس في الميدان، بما في ذلك في البلدان الستة المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام. اليابان، بصفتها الرئيس الجديد للفريق العامل المعني بالدروس المستفادة، تعتزم إشراك الفريق العامل بهمة في تنفيذ توصيات الاستعراض وتعزيز القيمة المضافة للجنة بناء السلام. كما أبلغنا بالفعل أعضاء لجنة بناء السلام، فإن الفريق العامل يهدف إلى تقديم اقتراحات ملموسة بشأن المسائل ذات الصلة بالمضي قدما بتوصيات استعراض لجنة بناء السلام، بما في ذلك تعبئة الموارد بناء على الأولويات، والإنعاش الاقتصادي وعمالة الشباب، وطريقة انخراط لجنة بناء السلام في البلدان التي ستدرج في جدول الأعمال، وتعزيز العلاقة بين لجنة بناء السلام ومجلس الأمن.

ثانيا، في الجلسة المقبلة للفريق العامل المعني بالدروس المستفادة، تعتزم اليابان، بوصفها الرئيس، تسليط الضوء على مسألة التنسيق في مجال تعبئة الموارد لأولويات بناء السلام بشكل فعال. من أجل تحسين تعبئة الموارد والتنسيق، من الضروري أن تشاطر وتعزيز أولويات بناء السلام من خلال إتباع نهج متكامل، ولا سيما فيما بين الحكومات المضيفة والأفرقة الأمم المتحدة القطرية، وصندوق بناء السلام والشركاء الدوليين، بما في ذلك البنك الدولي.

والأهم من ذلك، فإننا نعتقد أنه يجب تيسير هذا النهج المتكامل بمعرفة قيادة قوية في الميدان. وسيبحث الفريق العامل ما إذا كانت التشكيلات القطرية ذات الصلة قد نجحت في هذا المسعى وسيحدد العقبات في الحالات التي تواجه فيها البلدان صعوبات. وعبر هذه العملية، نعتزم تقديم مقترحات بشأن الخطوات التي قد ترغب لجنة بناء السلام وأصحاب المصلحة المعنيون في اتخاذها للمضي قدما.

ثالثا، بخصوص الوضع المالي لصندوق بناء السلام، فإنه مما يثلج صدرنا أن نرى التوسع المطرد في قاعدة المانحين. وتوسعت أيضا توقعات الصندوق بسبب الزيادة في عدد من البلدان المؤهلة والمخصصات الإضافية للمستفيدين الحاليين. وحكومة اليابان، باعتبارها أحد المساهمين الرئيسيين في الصندوق، ستقدم مساهمة إضافية قدرها ١٢,٥ مليون دولار للصندوق في عام ٢٠١١.

والدور الفريد للصندوق يتمثل في أن يكون له تأثير محفز لمعالجة الثغرات الخطيرة في عملية بناء السلام، ولا سيما في المجالات التي لا توجد آليات تمويل أخرى متاحة لها. ويلبي صندوق بناء السلام، منذ إنشائه باعتباره أداة محفزة، الاحتياجات الفورية للبلدان الخارجة من الصراع أو المعرضة لخطر الانتكاس إلى الصراع في ظل ظروف مختلفة.

وترى اليابان أنه، بالنظر إلى مرونة الصندوق وقدرته على الاستجابة السريعة، فإنه ينبغي تركيز مخصصاته بشكل أكبر على الاحتياجات التي قد لا تغطيها الموارد الأخرى. ونعتقد أن صندوق بناء السلام ستزداد قيمته من خلال استخدام موارده المحدودة بفعالية أكبر إذا أمكن للشركاء التوصل إلى إدراك مشترك أقوى للتوزيع الملائم للموارد وفقا للترتيب السليم. وبصفتنا رئيس الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة، نعتزم أيضا تناول هذه المسألة في الاجتماع المقبل.

وأختم ملاحظاتي اليوم بإعادة التأكيد على التزام اليابان المستمر بالعمل عن كثب مع أعضاء لجنة بناء السلام وشركائها، بما في ذلك الجمعية العامة، من أجل تحسين بنية الأمم المتحدة لبناء السلام.

السيدة تاراسينا سيكايرا (غواتيمالا) (تكلمت بالإسبانية): بوصفنا بلدا انضم مؤخرا إلى لجنة بناء السلام، نشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المشتركة وعلى تعميم تقرير لجنة بناء السلام (A/65/701) وتقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام (A/65/353). كما نشكر الرئيس السابق للجنة، السفير بيتر فيتيغ، على الإحاطة الإعلامية المقنعة التي قدمها لنا في هذا الصباح بشأن الدورة الرابعة للجنة وخارطة الطريق التي اقترحها لأنشطتها في المستقبل. ونرحب بالتقدم المشار إليه في ذلك العرض.

كما نشكر الممثلين الدائمين لأيرلندا وجنوب أفريقيا والمكسيك على عملهم وعلى إنارة الطريق لنا نحو تعزيز أهمية عمل اللجنة وقيمته المضافة. ونتمنى للسفير غاسانا، ممثل رواندا، كل النجاح في عمله هذا العام.

وكما فعل الممثلون الآخرون الذين تكلموا قبلنا، فإننا نعتقد أن اللجنة أثبتت بالفعل جدواها في مجموعة المحافل الحكومية الدولية المتاحة. وقد أظهرت خصوصا قدرتها على ضمان قدر أكبر من الاتساق في قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ونحن نتفق مع الفكرة التي تكررت كثيرا هنا اليوم بأنه ما زال هناك الكثير جدا الذي يتعين القيام به لتحسين عمل اللجنة. وبوصفنا عضوا جديدا في اللجنة ولجنتها التنظيمية، فإننا ملتزمون ببذل كل جهد ممكن للإسهام في نجاح الدورة الخامسة.

ومن بين المزايا العديدة للجنة نهجها الجوهري المتمثل في التركيز على حالات محددة وليس على مفاهيم عامة، وعلى إجراءات معينة وليس على أفكار عامة. وقد طالبنا مرارا بزيادة التعاون بين الأمم المتحدة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف، وذلك لأن اللجنة لديها أكبر الإمكانات لتجسيد عمل جميع هيئات الأمم المتحدة، بأوسع معانيها، على نحو حقيقي وفعال ومساعدتها على العمل بطريقة منسقة ومتماسكة.

ونحن نقدر على وجه الخصوص عمل التشكيلات القطرية، وهي المحافل التي تجمع حقا بين مبدأ بناء السلام وتنفيذه في حالات محددة. وعلى الرغم من أنه من نافلة القول الآن الإشارة إلى أنه يجب علينا تجنب فكرة وجود علاج واحد لجميع العلل، فمما لا شك فيه مطلقا أن كل ظرف فريد عن غيره ويتطلب سياسات وإجراءات تستجيب لتفرده.

ولأننا وافدون جدد على تلك الهيئة، فإنه لا تزال تساورنا شكوك مستمرة تتعلق بمعايير اختيار التشكيلات القطرية. ومن المنطقي تماما أن قدراتنا التنظيمية ومحدودية الموارد البشرية والمالية يجعلان تنفيذ عملية اختيار أمرا ضروريا، ولكن هل ينبغي أن نختار البلدان التي هي في أشد الحاجة إلى أداة استباقية مثل الأمم المتحدة، أم هل ينبغي أن نختار البلدان التي تملك أكبر إمكانات النجاح؟ وهل ينبغي أن يكون الاختيار مزيجا من الاثنين؟ فلنتذكر أن فكرة بناء السلام ذاتها تنطوي على مفهوم الانتقال أو التخرج، إذا لزم الأمر، وهي المرحلة التي يصل خلالها تطور البلدان المستهدفة إلى نقطة لا تصبح فيها بحاجة إلى تواجدنا، مما يطلق يدنا للتعامل مع حالات أخرى.

لدينا ملاحظتان أخريان. الأولى تتصل بالعلاقة بين اللجنة التنظيمية والتشكيلات القطرية. ففي عدد من المناسبات، نرى جميع رؤساء التشكيلات القطرية يتكلمون من خلال متحدث رسمي واحد، والذي عادة ما يكون أحد

الرؤساء، وليس من خلال رئيس اللجنة التنظيمية. ونعتقد أن أعلى سلطة بين التجليات الثلاثة للجنة بأسرها هو رئيس اللجنة التنظيمية والذي يشمل دوره تنسيق عمل التشكيلات القطرية والفريق العامل المعني بالدروس المستفادة.

وتتعلق ملاحظتنا الثانية بالفائدة الكبيرة لصندوق بناء السلام. وقد ساعد الصندوق مؤخرا بلدي على تعزيز إضفاء الطابع المؤسسي على قطاعي الأمن والعدالة. والأمر المثير للاهتمام في هذا الدعم من الصندوق هو أن اتفاقات السلام في غواتيمالا جرى التوقيع عليها قبل ١٥ عاما تقريبا، غير أن رواسب الصراع لا تزال تشكل عقبات تحول دون ترسيخ سيادة القانون وهو الأمر الذي يمكن، على الأقل من الناحية النظرية، أن يؤدي إلى الانزلاق نحو صراع جديد. ويبرز ذلك حكمة وجود مرفقين في الصندوق، أحدهما للأجل القصير وآخر للأجلين المتوسط والطويل.

وختاما، فإننا نفهم أن مجلس الأمن سيناقش التقرير في ٢٣ آذار/مارس، وعندها سيمكنه التركيز على كيفية مواصلة تطوير علاقته مع لجنة بناء السلام والاستفادة بصورة أفضل من قدراتها الاستشارية وتحسين تفاعله مع التشكيلات القطرية المخصصة وضمان أن تتجسد ابتكارات اللجنة وهيكل الأمم المتحدة لبناء السلام في عمل المجلس. وأنا أعتقد أن ذلك سيؤدي إلى قدر أكبر من الاتساق في جهود الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة ونطاق أنشطتها في بلدان بعينها.

السيد ماكني (كندا) (تكلم بالإنكليزية): ترحب كندا، بوصفها عضوا ملتزما في لجنة بناء السلام ومانحا رئيسيا لصندوق بناء السلام، بالتقدم الذي أحرزته المؤسستان. ولجنة بناء السلام، كما يبين تقريرها السنوي (A/65/701)، قد تطورت بدرجة كبيرة خلال فترة وجودها حيث شهدت الكثير من الابتكارات والتجريب خلال العامين الماضيين. وفي ضوء ذلك، أود أن أتطرق بإيجاز إلى أربعة مجالات تستحق اهتماما مستمرا.

أولا، يتعين على لجنة بناء السلام إتباع نهج مرن متعدد المستويات. وقد أثبت نموذج التشكيلات القطرية أنه وسيلة فعالة للعمل مع البلدان التي تتعافى من الصراع. وإدراج ليبريا وغينيا في جدول أعمال لجنة بناء السلام لا يظهر التقدم المحرز فحسب، ولكنه يؤكد أيضا على ضرورة التكيف مع كل سياق لمرحلة ما بعد انتهاء الصراع. ويجب على اللجنة الاستمرار في وضع هذا النهج موضع التطبيق، بما في ذلك بمواصلة تنقيح الأشكال الأخف لمشاركتها.

ثانيا، تؤكد كندا على أهمية توثيق التعاون مع العاملين في بناء السلام على المستوى الميداني. ويجب أن تتسق مشاركة اللجنة مع الاستراتيجيات الوطنية القائمة وأن تكون مكملة لعمل الجهات الفاعلة ذات الصلة ببناء السلام في الميدان. وفي هذا الصدد، ترحب كندا بالمحاولات التي جرت مؤخرا للاستفادة بفعالية أكبر من الموارد الوطنية المتاحة في داخل العضوية الكاملة للتشكيلات القطرية.

ثالثا، يعزز انتشار الأطراف الفاعلة في مجال بناء السلام الحاجة إلى وجود مركز تنسيق مواضيعي لتحقيق اتساق جهود بناء السلام الأوسع نطاقا ومنحها زخما. ويمكن للجنة بناء السلام أن تعزز على نحو مثمر دورها بوصفها منتدى لدعم عمليات الإصلاح وتبادل أفضل الممارسات ومناقشة التحديات المؤسسية التي لا تزال قائمة. وفي هذا الصدد، فإن دعم تنفيذ استعراض القدرات المدنية الدولية والتقدم المحرز بشأن الآثار الفورية للصراع سيكونان أمرا قيما للغاية. وسيتطلب الاضطلاع بهذا الدور على نحو أفضل وجود رغبة أكبر في الاستفادة من الخبرة الكامنة في إطار مجتمع بناء السلام الأوسع. وستكون اللجنة أيضا، بتجاربها

المتراكمة، في وضع أفضل يمكّنها من إضفاء الطابع المنهجي على الدروس المستفادة من عملها.

وأخيرا، يجب على اللجنة أن تواصل إنشاء شراكات أقوى مع الأطراف الفاعلة الأخرى في مجال بناء السلام، بما في ذلك المنظمات الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية والمجتمع المدني. ويصدق ذلك أيضا في إطار الأمم المتحدة، حيث توجد حاجة دائمة إلى توثيق العلاقات مع الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن. وترى كندا أن تعزيز التعاون بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام يبشر بالخير على نحو خاص. واستنادا إلى المناقشات التفاعلية التي جرت مؤخرا، ينبغي الاستمرار في استكشاف علاقة عمل أكثر فعالية بين الهيئتين، على أساس فهم مشترك أوضح لدور اللجنة.

وكندا تهنئ صندوق بناء السلام على المساهمات الكثيرة التي قدمها لدعم وبناء السلام المستدام، كما هو مبين بوضوح في تقرير الأمين العام. وكندا تدعم عمل الصندوق وقد تبرعت بـ ٢٥ مليون دولار لعملياته منذ إنشائه في عام ٢٠٠٦. وفضلا عن ذلك، ستتبرع كندا، بصفتها جزءا من اتفاق تمويل الصندوق الذي يستمر عدة سنوات والموقع في العام الماضي، بخمسة ملايين دولار للصندوق في عام ٢٠١١ وتعتزم تقديم ٥ ملايين دولار أخرى في عام ٢٠١٢.

(تكلم بالفرنسية)

على الرغم من أن تأثير الصندوق على بناء السلام في الأجل الطويل لا يمكن تقييمه بالكامل بعد، فإنه مما يشجع كندا زيادة التركيز على النتائج وتقديم التقارير. فتقييم آثار تدخلات بناء السلام أمر أساسي لضمان إسهام الصندوق إسهاما هاما حقا في السلام المستدام. وكندا تدعم، في جملة أمور، جهود صندوق بناء السلام لتعزيز تركيزه الاستراتيجي وتصميمه. ونرحب كذلك بالإيضاح المتجدد بشأن الدور الحفاز الفريد للصندوق وميزته النسبية الفريدة في سياق الجهود الأوسع للأمم المتحدة لبناء السلام. وتشدد كندا أيضا على الحاجة المستمرة إلى دراسة الصلات بين أنشطة الصندوق وأنشطة الآليات الأخرى لتمويل الأنشطة الإنسانية والإنمائية عن كثب من أجل زيادة الأثر إلى أقصى حد وتفادي ازدواجية الجهود.

وأخيرا، ترحب كندا بجهود صندوق بناء السلام للتصدي للتحديات التي تواجهه وتشجع الصندوق على مواصلة استخلاص دروس استراتيجية من خبرته المتنامية.

وختاما، أود أن أسلط الضوء على أهمية الاستفادة من التقدم المحرز حتى الآن. فتوسيع نطاق جدول أعمال لجنة بناء السلام وزيادة تعقيد أنشطة صندوق بناء السلام يظهران بوضوح ضرورة أن يواصل أعضاء تلك الهيئة التركيز على تعزيز هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام. وأخيرا، فإن كندا على أتم الاستعداد للقيام بدور نشط في النهوض بجدول الأعمال هذا.

السيد فيلوفيتش (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة الهامة والحسنة التوقيت. كما أود أن أشكر السفير فيتيغ على تقديمه لتقرير لجنة بناء السلام لعام ٢٠١٠ (A/65/701) وأن أهنئه وأعضاء فريقه على رئاستهم الممتازة للجنة في العام الماضي.

وكرواتيا تعرب عن تأييدها للبيان الذي تم الإدلاء به في وقت سابق خلال هذه المناقشة بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

بخصوص المفاهيم السائدة والأفكار الأساسية والممارسات الحالية في مجال حفظ السلام وبناء السلام، فإن العام المنقضي كان بلا شك عاما حافلا بالنشاط وله دلالته على نحو غير عادي. فقد أُجريت دراسة شاملة للملامح

الأساسية لعمليات حفظ السلام ومجمل إنجازاتها. وفي ذلك السياق، جرى إيلاء اهتمام متجدد للعلاقة بين حفظ السلام وبناء السلام. وولد هذا النهج الجديد، جنبا إلى جنب مع التوصيات الشاملة والاستشرافية للاستعراض الذي تم الانتهاء منه مؤخرا لهيكل الأمم المتحدة لبناء السلام، زخما نأمل أن يؤدي إلى إعادة تقييم بناء السلام بصورة وافية في إطار الجهود العامة الرامية إلى بناء السلام المستدام. وأملنا الصادق هو أن تؤدي الممارسة المذكورة إلى تقدير جديد لجهود بناء السلام والاستعداد لمعالجة هذه المسألة وآثارها المالية بطريقة أكثر شمولا وإصرارا.

كرواتيا ترحب بمحاولات لجنة بناء السلام تأدية دور أكثر مركزية في جدول أعمال الأمم المتحدة لبناء السلام الآخذ في التطور من خلال تحسين أثرها في الميدان من خلال تحليل أفضل وتعبئة العمل حول أولويات بناء السلام القطرية المخصصة والهامة للغاية. إن إدراج ليبريا وغينيا مؤخرا في جدول أعمال لجنة بناء السلام، حيث إن الأخيرة هي أول بلد يدرج في جدول الأعمال حصرا بناء على طلبها ودون إحالة من مجلس الأمن، لدليل ساطع على النقطة المذكورة أعلاه.

كرواتيا تدعم بقوة الجهود التي تبذلها اللجنة لتطوير أدوات مشاركة مرنة وقابلة للتكيف مع البلدان المدرجة في جدول أعمالها. في ذلك السياق، نرحب على وجه الخصوص باستعداد اللجنة الواضح للإصغاء بتمعن إلى البلدان المدرجة في جدول أعمالها وعدم تقديم الدروس، واختيارها من الأهمية العملية على الاستقلال المؤسسي.

لقد أسفر استعراض الخمس سنوات لعمل اللجنة، الذي أجراه الميسرون المشاركون الثلاث بإدارة مقتدرة، وهم الممثلون الدائمون لأيرلندا والمكسيك وجنوب أفريقيا، عن التقرير الممتاز (A/64/868، المرفق) الذي يتضمن العديد من التقييمات والتوصيات القيمة. كرواتيا تؤيد تأييدا كاملا مجموعة التوصيات لتعزيز الشراكة والتعاون بين لجنة بناء السلام وهيئات الأمم المتحدة الرئيسية، ولا سيما هيئتيها الأم، الجمعية العامة ومجلس الأمن. في ذلك السياق، نؤيد تأييدا تاما دعوة الميسرين المشاركين لأن تطور الجمعية العامة ولجنة بناء السلام علاقة أكثر تفاعلا وتنظيما، بما في ذلك نداؤهم لأعضاء اللجنة السبعة المنتخبين من بين أعضاء الجمعية للقيام بدور بناء الجسور في إحداث التقارب بينها وبين لجنة بناء السلام.

علاوة على ذلك، كرواتيا تؤيد تأييدا تاما اقتراح تنظيم الجمعية العامة لمناقشات موضوعية دورية تتعلق بالمسائل المواضيعية الأساسية قيد النظر في اللجنة، فضلا عن وضع إطار لمناقشات الجمعية العامة بغية تحقيق نتائج محددة. وبتلك الطريقة، وبعد ست سنوات على بدء أعمال اللجنة، يمكن للجمعية في نهاية المطاف تفعيل بعض حقوقها والتزاماتها الأبوية الرئيسية وذلك بتزويد اللجنة بتوجيهات ونصائح واضحة، وبتلقي توصيات اللجنة بشأن أي مسألة لبناء السلام ذات صلة.

أود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد مرة أخرى أهمية العلاقة بين الإنعاش في المرحلة الانتقالية والتنمية المستدامة، وفي ذلك السياق، فإن الترابط العميق والجوهري والمعقد لجدولي أعمال اللجنة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وبناء عليه، ينبغي لأعضاء اللجنة المنتخبين من بين أعضاء ذلك المجلس بذل جهدا واعيا لإشراك زملائهم الأعضاء في عمل لجنة بناء السلام وتشجيع وتسهيل مشاركة لجنة بناء السلام في أي مسألة تتعلق ببناء السلام مدرجة في جدول أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

علاوة على ذلك، أود أن أضيف أن كرواتيا ترى ميزة خاصة في الدور الذي يمكن للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يؤديه بوصفه ميسرا مناسبا للتعاون بين لجنة

بناء السلام وبرامج الأمم المتحدة وصناديقها ووكالاتها المتخصصة الأخرى. وسترمي هذه الجهود إلى مساعدة اللجنة في تحسين أدائها لوظائفها الأساسية.

كرواتيا تعلق أهمية خاصة على ولاية اللجنة لتحسين التنسيق فيما بين جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة المشاركة في جهود بناء السلام. في ذلك الصدد، نتابع باهتمام كبير مساعي لجنة بناء السلام المستمرة لتعزيز الشراكات مع الجهات الفاعلة الرئيسية لبناء السلام والمؤسسات المالية الدولية، ولا سيما البنك الدولي والمنظمات البارزة الإقليمية ودون الإقليمية والمنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة ونؤيد تلك المساعي تأييدا تاما.

ترحب كرواتيا بمزيد من التحسينات في مجال الاتصال والتعلم المتبادل بين مختلف التشكيلات القطرية المخصصة. ونثني على التفاني والالتزام اللذين يبديهما رؤساء التشكيلات القطرية المخصصة في أدائهم لواجباتهم. ونحن نؤيد تماما الجهود الجارية التي تبذلها التشكيلات بغية الجمع بين إتباع نهج مرنة ومبتكرة مع أسس متينة وراسخة وذلك لتحسين أدائها للمسؤوليات المحددة لها.

تؤيد كرواتيا بقوة جهود لجنة بناء السلام لتحديد سبل معالجة مسائل المساواة بين الجنسين في مجالات بناء السلام الأساسية المحددة في تقرير الأمين العام عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع (A/63/881). كما يؤيد بلدي جهود لجنة بناء السلام الرامية إلى ضمان الاتساق مع العمليات الأخرى الجارية المتصلة بالمساواة بين الجنسين وبناء السلام، بما في ذلك تحديد مؤشرات لمتابعة تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) واستعراض القدرات المدنية الدولية لبناء السلام.

في ذلك الصدد، ترحب كرواتيا بالتقرير الذي أصدره مؤخرا فريق كبار الاستشاريين عن القدرات المدنية في أعقاب التراعات (A/65/747). إن نقص القدرات المدنية هو بالضبط الأمر الذي تقوم الحاجة إليه لضمان تحقيق السلام المستدام الذي يميز بشكل ملحوظ جميع الدول تقريبا التي تمر بمرحلة ما بعد انتهاء الصراع. ونأمل أن يساعد التقرير وتوصياته القيّمة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على نحو أفضل في مواجهة تحديات توظيف وتدريب ونشر المدنيين ذوي الخبرة والمعرفة المناسبتين اللذين تشتد الحاجة إليهم في بناء السلام بعد انتهاء الصراع.

تقدر كرواتيا كثيرا الدعم اللوجستي والفني الذي يقدمه مكتب دعم بناء السلام إلى اللجنة وجميع التشكيلات التابعة لها. وفي الوقت نفسه، ندرك التحديات التي تواجه المكتب في تنفيذ مهامه الأساسية.

إن كرواتيا إذ تعترف بالجهود الكبيرة التي يبذلها مكتب دعم بناء السلام لتنظيم صندوق بناء السلام بوصفه أداة سريعة وهامة ومحفزة مع التركيز على نوعية البرامج وتحسين الإبلاغ عن الأداء، فإنها تؤيد الدعوة إلى تقوية التعاون وتحسين الاتصال بين اللجنة والصندوق. ومن ذلك المنطلق، فإننا ندعو إلى تعزيز التشاور والحوار بين لجنة بناء السلام والصندوق من أجل تحسين التنسيق فيما بينها من حيث البلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة ولزيادة مواءمة أدوات مشاركة اللجنة مع خطط الصندوق ذات الأولوية. ترحب كرواتيا بمحافظة الصندوق على مكانته بوصفه صندوقا عالميا يحظى بأحد قواعد الجهات المانحة الأوسع نطاقا لأي صندوق استئماني متعدد المانحين تديره الأمم المتحدة، وبكون قاعدة جهاته المانحة تزداد اتساعا. أؤكد عزم كرواتيا القوي مواصلة دعمها المالي للصندوق.

السيدة ميراندا (بيرو) (تكلمت بالإسبانية): يشكركم وفدي، سيدي الرئيس، على تنظيم مناقشة اليوم المشتركة. ونود أيضا أن نشكر السفير فيتيغ على عمله،

وأغتنم هذه الفرصة لأتمنى للسفير غاسانا كل التوفيق والنجاح في جهوده. ويؤيد وفدي البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لبنغلاديش بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

يود وفد بلدي أن يشكر مكتب دعم بناء السلام على قيامه بإعداد تقرير لجنة بناء السلام عن دورتها الرابعة (A/65/701)، ولا سيما الجزء الخاص بتنفيذ التوصيات المنبثقة عن استعراض هيكل بناء السلام، الذي يرى وفدي أنه يكتسي أهمية قصوى.

يقدم التقرير السنوي للجنة وصفا شاملا للأنشطة التي تقوم بها كل تشكيلة وتنسيقها وعلاقتها مع القطاعات الأخرى. ولكن، كان من الممكن تحسين التقرير لو احتوى أيضا على جزء تحليلي أو تحليلات قصيرة في إطار كل تشكيلة بشأن الأثر الحقيقي للبرامج والتدابير التي اعتمدت والخطوات العاجلة اللازمة في المستقبل. ويكتسي ذلك أهمية قصوى من حيث تعبئة الموارد، ومبادرات التنمية الرامية إلى إرساء أسس الانتعاش الاقتصادي وتنشيطها. كما يكتسي أهمية في سياق المشاركة المبكرة في جهود بناء السلام.

وبخصوص الجوانب الإنمائية لبناء السلام، يُذكّر وفد بلدي بمناقشتين عقدهما مجلس الأمن مؤخرا بشأن بناء المؤسسات وبشأن العلاقة المتبادلة بين الأمن والتنمية. ومن الضروري لتنفيذ أنشطة بناء السلام من منظور طويل الأجل، أن تعالج قضايا الأمن والتنمية بصورة مترادفة وأن تقر بالتآزر بين هذين الجانبين وأن تتبع هذه الأنشطة خريطة الطريق لتنفيذ التوصيات الصادرة عن عملية استعراض لجنة بناء السلام والتي عملت اللجنة التنظيمية بشأنها. وفي هذا الصدد، نعتقد أن لجنة بناء السلام تركز على أنشطة التنمية أكثر من تركيزها على الأنشطة المتعلقة بإيجاد وظائف للشباب.

وبشأن القضايا التي نوقشت في الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة والمعلومات المقدمة عن إنجاز المعاملات، نرى بعض الأمثلة الإيجابية لهذا النهج والتي ينبغي التطرق إليها مثل الخدمات ذات الصلة بالهياكل الأساسية باعتبارها أساسا للانتعاش الاقتصادي ودعم تعزيز وتوطيد المؤسسات السياسية وآليات المصالحة، وكذلك الهيئات الاجتماعية والقضائية. ويتعين علينا إدماج هذه الأنشطة في الجوانب الإنمائية للجنة بناء السلام، وخاصة عندما تجسد الأولويات المحددة لاستخدام الموارد التي يوفرها صندوق بناء السلام. ويعتقد وفد بلدي أنه يمكن زيادة تعزيز الدور الحفاز للجنة بناء السلام إذا أُخذت هذه الجوانب في الاعتبار بشكل كاف ومتعمق، وهو الأمر الذي ينبغي مراعاته في التقرير السنوي مستقبلا.

وبخصوص تقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام (A/65/353)، فإننا بينما نشعر بالامتنان لصياغة هذا التقرير والزيادة في الموارد المتاحة، يسرنا أيضا أن نرى التقدم المحرز في دوره باعتباره عنصرا حاسما لإعداد أنشطة لبناء السلام في وقت مبكر ولإيجاد سياقات انتقالية من أجل دفع عملية الملكية الوطنية إلى الأمام.

ونرحب بجهود وإنجازات مرفق الاستجابة الفورية المصمم لمواجهة التحديات غير المتوقعة أو العاجلة التي تواجه جهود بناء السلام. وعليه، فإن وفد بيرو يعتقد أنه يجب ربط هذه الأنشطة بجميع أنشطة بناء السلام وجهود بناء السلام في وقت مبكر على وجه الخصوص، من أجل تفادي الازدواجية في عمل الأمم المتحدة وضمان تحقيق هدف الملكية الوطنية وبناء القدرات المحلية والوطنية.

ونلاحظ أيضا باهتمام بالغ تقسيم المجالات الأربعة ذات الأولوية المحددة لاستثمارات ومشاريع صندوق بناء السلام إلى أجزاء، ونؤيد المشاريع المنفذة في هذه المجالات.

ومن الأهمية بمكان أن نضع في اعتبارنا أن الأولويات ومجالات عملها المختلفة لا تستدعي إتباع نظام ثابت وأن صياغتها وتنفيذها ينبغي أن يتوقفا على احتياجات البلد المعني وعلى الخصائص المحددة لحالة ما بعد الصراع التي تجري معالجتها.

وأخيرا، بخصوص المؤشرات المتوائمة الجاري إنشاؤها لتحسين تقييم الأنشطة ورصدها، نعتقد أنه ينبغي صياغتها بالتنسيق الوثيق مع مختلف الجهات المشاركة في وضع استراتيجية جهود بناء السلام وتنفيذها، ولا سيما وكالات الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة. ويجب أن يكون هناك رابط بين البرامج التي يدعمها الصندوق لإرساء القواعد للتنمية والمشاريع التي تعدها وكالات أخرى لها نفس الأهداف، ولا سيما البنك الدولي.

السيد ديالو (السنغال) (تكلم بالفرنسية): يؤيد السنغال البيان الذي أدلى به ممثل بنغلاديش نيابة عن حركة عدم الانحياز ويرحب بعقد هذه المناقشة العامة المشتركة بشأن البند ٣٠ من جدول الأعمال المتعلق بتقرير لجنة بناء السلام (A/65/701) والبند ١٠٩ المتعلق بتقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام (A/65/353). ومن المؤكد أن هذا الاجتماع يمثل فرصة مناسبة لإعادة تقييم الإجراءات الحاسمة للجنة بناء السلام التي يسوغ دورها في جدول أعمال السلام الاهتمام الخاص الذي يوليه وفد بلدي لأنشطتها.

ونحن نسلم بأن مهمة لجنة بناء السلام ليست سهلة. ولذلك، أغتنم هذه الفرصة لأشكر الرئيس المنتهية ولايته للجنة، السفير بيتر فيتيغ، ممثل ألمانيا، على قيادته لتلك الآلية الهامة، ولكي أتمنى للرئيس الجديد، السفير يوغين – ريتشارد غاسانا، ممثل رواندا، كل النجاح في اضطلاعه بمهمته.

ويمكّننا إجراء استعراض عام ٢٠١٠ لأحكام قرار الجمعية العامة ١٨٠/٦٠ وقرار مجلس الأمن ١٦٤٥ (٢٠٠٥)، اللذين أنشآ لجنة بناء السلام، من أن ندرس بصورة متعمقة دور لجنة بناء السلام وأفضل السبل للقيام به. ويبين الاستعراض أن التقدم الذي أحرز حتى الآن بشأن البلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة لا يلبي توقعاتنا. ولئن كانت هذه الحالة لا تقلل بأي حال من جدوى لجنة بناء السلام وعملها الجدير بالثناء، فإنها تبين لنا نقطة واحدة هامة على الأقل. فثمة حاجة إلى بذل جهود إضافية لجعل لجنة بناء السلام أكثر فعالية وأكثر قدرة على تحقيق أهدافها. وذلك هو ما يتطلبه الأمر لضمان قيامها بدور يتوافق مع طموحاتنا.

ولحسن الحظ، فإن استعراض هيكل بناء السلام قد حدد القضايا الرئيسية التي يمكن أن توجه جهودنا في هذا الصدد. ويشمل ذلك تحسين الآثار على أرض الواقع؛ وتعزيز الملكية الوطنية؛ وبناء شراكات مع أصحاب المصلحة الأساسيين، وتحديدا المانحين؛ وتحسين تعبئة الموارد؛ والتركيز بشكل أفضل على الأنشطة الإنمائية.

وعلاوة على ذلك، يتعين على لجنة بناء السلام أن تقوم بدورها الاستشاري بصورة كاملة بتحسين تعاونها مع مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة، وبتعزيز روابطها مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. ومن شأن التفاعل المستمر مع هذه الهيئات المختلفة تحقيق المزيد من الاتساق وزيادة التآزر، الأمر الذي سيجعل اللجنة منبرا حقيقيا لتنسيق أنشطة بناء السلام. وبطبيعة الحال، فإنه يتعين أيضا تعزيز الروابط بين مكتب دعم بناء السلام ولجنة بناء السلام.

والملكية الوطنية وبناء قدرات الدول المتضررة من الصراع يجب أن يظلا في صميم أنشطة بناء السلام إذا كنا نريد حقا تلبية احتياجات هذه البلدان. وهذا الأمر ضروري بصفة خاصة لأن بناء السلام لن يكون فعالا إلا إذا زودها

بقدرات كافية للانتعاش وتحمل المسؤولية عن مصائرها. والتقرير المستقل الصادر مؤخرا عن فريق كبار الاستشاريين عن القدرات المدنية في أعقاب النزاعات يشير، للأسف، إلى أنه

”كثيراً ما تكون الاستجابة الدولية للنزاعات مدفوعة بالإمدادات، حيث تركز الجهات الفاعلة الدولية على ما يمكنها تقديمه، بدلاً من الإنصات إلى الاحتياجات الحقيقية لمخدوميهم“ (A/65/747، صفحة ٣).

وهذه الملاحظة المثيرة للقلق تثير مسألة ما إذا كان الطلب على أرض الواقع يتناسب مع المعروض.

ويرى وفد بلدي أن التطبيق الصارم لمبدأ الملكية الوطنية هو السبيل لإيجاد حل للمشكلة. ومن ثم، يتعين علينا ضمان أن يكون محرك التخطيط لبناء السلام هو جانب الطلب واحتياجات البلدان المعنية. وسيستتبع ذلك، في جملة أمور، مراعاة الأولويات التي تحددها هذه الدول وتنفيذ سياسات قابلة للتطبيق تهدف إلى تمكين أصحاب المصلحة على الصعيد الوطني، ولا سيما الشباب. وهذه هي الطريقة التي سنضع بها أسسا متينة لعملية انتقال فعالة من الحرب إلى السلام الدائم. ونأمل أن تراعي اللجنة هذا الأمر في بلدان مثل غينيا – بيساو، حيث يبدو كل شيء وكأنه أولوية فيما يتعلق بالإعمار الوطني. وبالمثل، نود أن نرى استجابة لطلب غينيا، لكي تتحسن فرص نجاح انتقالها السياسي.

إن مسألة مشاركة المرأة في بناء السلام هي شاغل رئيسي آخر لوفد بلدي. ونحن لن ننجز هذه المهمة الضخمة إلا إذا عكسنا مسار الاتجاه الحالي وجعلنا المرأة شريكة كاملة في بناء السلام وليس مجرد ضحية بريئة للصراعات. ويمكن تحقيق ذلك بتعزيز دور المرأة في جميع هيئات صنع القرار.

ومن الواضح أنها مهمة طموحة فعلا، ولكنها ليست بعيدة المنال إذا تمكنا معا من إظهار الإيمان والالتزام اللذين يتطلبهما هذا التحدي الهام.

السيد جمعة (تونس) (تكلم بالفرنسية): ترحب تونس بعقد هذه المناقشة حول التقرير السنوي الرابع للجنة بناء السلام الوارد في الوثيقة A/65/701 وتقرير صندوق بناء السلام الوارد في الوثيقة A/65/353. ووفد بلدي يعرب عن شكره لسعادة السيد بيتر فيتيغ، الممثل الدائم لألمانيا، على عرضه لتقرير اللجنة عن أعمالها في دورتها الرابعة. كما أغتنم هذه الفرصة لأشيد به وبأعضاء فريقه على التزامهم ومهارتهم أثناء عمل اللجنة في العام الماضي.

بالمثل، أود أن أعرب عن امتناني لسفراء بلجيكا والبرازيل وكندا والأردن وسويسرا، الذين ترأسوا التشكيلات القطرية المخصصة التابعة للجنة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

أود أيضا أن أثني على دور مكتب دعم بناء السلام للعمل الذي يضطلع به كل يوم في تحقيق مهمته.

تونس تؤيد تماما البيان الذي أدلى به ممثل بنغلاديش نيابة عن حركة عدم الانحياز. وفي الوقت نفسه، نود أيضا أن ندلي بدلونا في هذه المناقشة.

في هذا العام، انضمت تونس إلى عضوية اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام لأول مرة. وإنه لشرف كبير لوفد بلدي أن يشارك في أعمال اللجنة ونرغب في تأكيد عزمنا على المشاركة فيها بنشاط، خصوصا أن هذا العام يمثل بداية حقبة جديدة للجنة فيما تتابع نتائج الاستعراض الذي اختتم مؤخرا لهيكل الأمم المتحدة لبناء السلام.

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أحرزت لجنة بناء السلام تقدما كبيرا وواعدا. ونلاحظ بارتياح أنها ركزت بالفعل الجهود على عدد من القضايا الأساسية في لب

التوصيات اللاحقة لاستعراض هيكل بناء السلام، وتحديدا في مجالات تعزيز الشراكات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين على الصعيدين الإقليمي والدولي ودعم البلدان المدرجة في جدول أعمالها وتعبئة الموارد وتمكين الشباب والانتعاش الاقتصادي. ويسرنا أيضا أن نلاحظ أنه خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بدأت اللجنة تركز على عدد من القضايا الحاسمة، بما في ذلك تعزيز الملكية الوطنية وتحسين التأثير في الميدان. وباستخلاص الدروس من السنوات الأولى لنشاط لجنة بناء السلام، فإننا مقتنعون أكثر من أي وقت مضى بأن اللجنة ذات قيمة كبيرة ولها مكانها في الهيكل المؤسسي للأمم المتحدة.

يجب أن يجري بناء السلام والمصالحة في فترة ما بعد الصراع بطريقة منسقة ومتسقة وشاملة إذا ما أردنا إرساء السلام الدائم. واللجنة تعمل بصورة جادة للقيام بهذا الدور التنسيقي وتدعيم الروابط بين مختلف أصحاب المصلحة. وينبغي مواصلة هذه الجهود التنسيقية وتكثيفها، بالجمع بين الجهات الفاعلة السياسية والاقتصادية والإنسانية كافة في المقر وفي الميدان، والمجتمع المدني.

بخصوص صندوق بناء السلام، يعتقد وفد بلدي أن هذه الأداة لديها إمكانات هائلة لأنه يمكن تكييفها بسهولة وفقا للمشاكل المحددة لعملية تحقيق الاستقرار والانتعاش بعد انتهاء الصراع. وبينما يخضع الصندوق لتصرف الأمانة العامة، فإن وفد بلدي يؤكد على أن من مسؤولية الجمعية إصدار التوجيهات العامة له. وبخصوص أنشطة الصندوق خلال الفترة المشمولة بالتقرير، يسرنا أن نلاحظ توسيع قاعدة المانحين للصندوق ونمو حافظته، مما مكنه من توفير ما يقرب من ٦٣ مليون دولار – وهي زيادة كبيرة مقارنة بعام ٢٠٠٩ – لإصلاح قطاع الأمن ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وتوظيف الشباب والمصالحة الوطنية والحكم الرشيد وتعزيز سيادة القانون. وتحسن نوعية برامج الصندوق وتوسيع نطاقها يرجعان إلى تقديم المانحين لالتزامات جديدة وإلى تحسين نظم إدارتها.

أخيرا، نلاحظ أن الصندوق سيبدأ، اعتبارا من هذا العام، في متابعة تنفيذ توصيات استعراض هيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة، ولا سيما في مجال تعزيز أوجه التآزر مع لجنة بناء السلام.

السيد سيرغييف (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أعرب عن امتناني للرئيس السابق للجنة بناء السلام، السفير بيتر فيتيغ، ممثل ألمانيا، لعرضه الشامل لتقرير لجنة بناء السلام عن دورتها الرابعة (A/65/701). بينما تؤيد أوكرانيا بيان الاتحاد الأوروبي، أود أن أدلي ببضع نقاط بصفتي الوطنية.

كما يمكن للمرء أن يرى من العرض والتقرير ذاته، فإن عام ٢٠١٠ لم يكن عاما عاديا للجنة بناء السلام حيث شهد إحراز تقدم في جدول أعمال بناء السلام في عدد من المجالات. ومن بين هذه المجالات، أود تسليط الضوء على ما يلي.

ثبت أن استعراض هيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة في عام ٢٠١٠ كان عملية ناجحة في تحديد مكامن القوة ومواطن الضعف المميزة له. ونثني على ميسري الاستعراض لإجراء تحليل شامل واستشرافي، ونتطلع إلى تنفيذ توصياته في وقت مبكر وبأمانة.

ترحب أوكرانيا بإدراج ليبريا، وبعد ذلك، غينيا في جدول أعمال لجنة بناء السلام مع ظهور تشكيلتين قطريتين مخصصتين جديدتين لاحقا. ونرى أن هذا التوسع في هيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة، عقب أول طلب مباشر في حالة غينيا، مؤشر واضح على أهميته والطلب المطرد على دوره في الميدان. ونتمنى للتشكيلتين القطريتين الجديدتين ورئيسيهما كل النجاح.

مما يثلج صدورنا الاتجاه نحو توثيق التعاون بين لجنة بناء السلام ومجلس الأمن، مع مشاركة رؤساء التشكيلات القطرية في أنشطة المجلس بصورة أنشط. والجلسة التي عقدها مجلس الأمن في الأسبوع الماضي (انظر S/PV.6495)، بمشاركة رئيس تشكيلة ليبريا، وإجراء حوار تفاعلي غير رسمي بمشاركته ومشاركة تشكيلة بوروندي، مثالان جيدان للتآزر المتطور بين الهيئتين والذي لا بد أن يكون لفائدتهما المشتركة. وفي هذا الصدد، نرى جدوى توسيع نطاق انخراط مجلس الأمن ليشمل جميع التشكيلات القطرية التابعة للجنة بناء السلام، ومواصلة استكشاف الأشكال الأكثر ملاءمة وإبداعا لهذا التفاعل.

وكل هذه تطورات محمودة تبشر بالخير بالنسبة للجنة بناء السلام لتصبح هيئة أكثر نضجا وتأثيرا. غير أننا نؤيد بقوة ضرورة بذل مزيد من الجهود لتعزيز أثر اللجنة في الميدان ولزيادة ميزتها التحليلية ولإتاحة قدر أكبر من المرونة لها في أنشطتها التي تخص كل بلد على حدة. ولتحقيق هذه الأهداف وغيرها، تكرر أوكرانيا دعوات الوفود التي حثت اللجنة على الاستفادة من الزخم الذي تولد في عام ٢٠١٠، والتي دعت إلى التزام سياسي أكثر وضوحا من قبل الدول الأعضاء والقيادة العليا للأمم المتحدة.

وأوكرانيا ليست غريبة على مجال بناء السلام. فبلدي لديه سجل قوي وطويل من الإسهام في جهود الأمم المتحدة لبناء السلام، ولا سيما من خلال المشاركة العسكرية والشرطية والمدنية النشطة في قرابة ٢٠ بعثة تحت رعاية الأمم المتحدة. وهذا هو السبب في أن أوكرانيا تأخذ عضويتها في لجنة بناء السلام وشغلنا لمنصب نائب رئيسها في هذا العام على محمل الجد للغاية. وبينما نلتزم تماما بتعزيز هيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة، فإننا نؤيد الأولويات التي حددها رئيس اللجنة الحالي، السفير يوجين – ريتشارد غاسانا، ممثل رواندا، في بيانه الاستهلالي والتي أعاد التأكيد عليها في هذا الصباح. ولتنفيذ هذه الأولويات في وقت مبكر وعلى نحو فعال، نرى أن من الضروري الاستفادة من النسيج المؤسسي والفكري للجنة بناء السلام ومواصلة تطويره.

وما من شك في أن اثنتين من الوثائق التأسيسية للجنة حتى الآن هما وثيقة استعراض عام ٢٠١٠ (A/64/868، المرفق) والخارطة الاسترشادية لإجراءات عام ٢٠١١. ولذلك تعتقد أوكرانيا أنه من المناسب تماما أن تُصمم خطة عمل رؤساء لجنة بناء السلام بشكل يتلاءم بدقة مع الخارطة الاسترشادية.

ويتعين على لجنة بناء السلام، باعتبارها من صنع هيئتيها الأم، الجمعية العامة ومجلس الأمن، اعتماد أكثر سماتهما تفصيلا وتعقيدا وتطويرها. وتتمثل واحدة من هذه السمات، في رأينا، في التركيز المواضيعي المتزايد لكل من الجمعية والمجلس. ولكي تستفيد اللجنة من أفضل الممارسات هذه، اقترحت أوكرانيا أن تستكشف اللجنة التنظيمية مجالات العمل مع أجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة والكيانات المخصصة بشأن عدد من المسائل الشاملة. ومن بين هذه المسائل مشاركة المرأة في بناء السلام والأطفال في بناء السلام والشباب في بناء السلام والعلاقة بين حفظ السلام وبناء السلام.

وأوكرانيا، بصفتها عضوا في لجنة بناء السلام والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ترى أن من المجدي النظر في فكرة إقامة تعاون مؤسسي ثلاثي بين هذه الهيئات، تماشيا مع الخارطة الاسترشادية التي أشرت إليها. ومما يثلج صدورنا التأييد الذي تحظى به هذه المقترحات في أوساط فريق رؤساء اللجنة ونتطلع إلى متابعتها بصورة مجدية. ونحن على استعداد للقيام بدورنا كاملا.

وأخيرا، أود أيضا أن أعرب عن تأييدنا لتعزيز مكتب دعم بناء السلام باعتباره القيم على الذاكرة المؤسسية للجنة.

وكما ورد ببلاغة في وثيقة استعراض عام ٢٠١٠، فإن ”بناء السلام هو معيار الاختبار لمنظمتنا وأن الأمر بحاجة إلى بذل المزيد بصورة جماعية إذا كانت المنظمة سوف تجتاز هذا الاختبار“ (A/64/868، المرفق، الفقرة ١٧٤). ومن مسؤوليتنا ضمان أن ترتقي لجنة بناء السلام إلى مستوى تلك المهمة.

السيد وانغ من (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكر السفير فيتيغ على عرض تقرير لجنة بناء السلام في دورتها الرابعة (A/65/701). وأرحب أيضا بتقرير الأمين العام بان كي – مون عن صندوق بناء السلام (A/65/353). وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر السفير فيتيغ وأعضاء فريقه على عملهم الشاق خلال السنة الماضية. وأثني أيضا على أعضاء التشكيلات القطرية المخصصة ورئيس الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة وأعضاء مكتب دعم بناء السلام لما بذلوه من جهود.

لقد كان إنشاء لجنة بناء السلام لحظة هامة في إصلاح الأمم المتحدة. واللجنة تقوم بدور بالغ الأهمية في مساعدة البلدان الخارجة من الصراع في الجهود الرامية إلى بناء السلام. وكما هو مبين في التقرير، فقد حققت اللجنة تقدما ملحوظا في عملها في البلدان الخمسة المدرجة في جدول أعمالها. وفي الوقت نفسه، يشير التقرير أيضا إلى أن اللجنة تواجه بعض التحديات.

فبناء السلام مهمة طويلة ومعقدة وشاقة. واللجنة، باعتبارها مؤسسة فتية أنشئت قبل ما يزيد قليلا على خمس سنوات، ما زال أمامها شوط طويل لتنفيذ الولاية المسندة إليها بموجب قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن تنفيذا كاملا وفعالا ولبلوغ الأهداف التي حُددت لها لدى إنشائها. وأود أن أتناول النقاط الخمس التالية بالتفصيل.

أولا، ينبغي للأمم المتحدة مواصلة تنسيق مشاركتها في صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام. ومن الأهمية بمكان تعزيز الدبلوماسية الوقائية للتخفيف من حدة عدم الاستقرار والصراعات وتقليل الطلب على المجتمع الدولي في مجالي حفظ السلام وبناء السلام بعد انتهاء الصراع. وينبغي لنا الاستفادة الكاملة من الصلة الوثيقة بين حفظ السلام وبناء السلام وإيلاء الاهتمام الواجب لجوانب بناء السلام في مرحلة مبكرة من جهود حفظ السلام، وذلك لتهيئة الظروف المواتية للانتقال بسلاسة وبلا مشاكل من حفظ السلام إلى بناء السلام. وفي الوقت نفسه، من الأهمية بمكان إيضاح تقسيم العمل بين حفظ السلام وبناء السلام لتفادي ازدواجية الجهود وإهدار الموارد.

ثانيا، ينبغي للجنة بناء السلام والأطراف المعنية أن تحترم ملكية البلدان المضيفة احتراما كاملا، بالتركيز في جهودها الداعمة على تعزيز القدرات الوطنية وتوطيد السلام وتشجيع المصالحة وإطلاق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وينبغي للبلدان المضيفة أن تضطلع بالمسؤولية الأساسية عن بناء السلام بعد انتهاء الصراع. وينبغي للجنة تقديم المشورة والمساعدة على أساس الشروط التي يضعها البلد المعني في سياق تحديد الأولويات والاستراتيجية الشاملة لبناء السلام بعد انتهاء الصراع. ونأمل أن تولي لجنة بناء السلام اهتماما خاصا لمعالجة الأسباب الكامنة وراء الصراع، مثل الفقر والافتقار إلى الإدارة الرشيدة في بلد ما.

ثالثا، نؤيد استمرار تعزيز التنسيق بين لجنة بناء السلام والهيئات الرئيسية التابعة للأمم المتحدة، مثل مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وينبغي لها أيضا تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية

خارج منظومة الأمم المتحدة، لكي تكمل المزايا النسبية لبعضها بعضا، بما يؤدي إلى تحسين فعالية عملها. ونشجع اللجنة على تقديم المشورة ذات الصلة لمجلس الأمن بشأن بناء السلام وعلى تعزيز اتصالاتها مع المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي والمنظمات الإقليمية والقطاع الخاص، وذلك لتيسير زيادة مساهمات هذه الجهات في بناء السلام بعد انتهاء الصراع.

رابعا، لئن كانت لجنة بناء السلام قد أحرزت تقدما في تحسين أساليب عملها وكفاءة عملها، فإنه لا يزال هناك مجال للتحسين. وثمة حاجة إلى أن تجمع اللجنة خبراتها ودروسها وأن تحدد أفضل الممارسات. وينبغي للجنتها التنظيمية وتشكيلاتها القطرية المخصصة تبسيط اجتماعاتها وزيادة تركيزها وضمان جودة اجتماعاتها. وفي الوقت الحاضر، هناك ستة بلدان مدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام. ولذلك، ينبغي للجنة تركيز جهودها على تحقيق نتائج ملموسة في عملها في مجال بناء السلام في تلك البلدان.

خامسا، يضطلع صندوق بناء السلام بدور نشط في دعم جهود بناء السلام في البلدان الخارجة من الصراع. وقد أحرز تقدما لافتا. وترحب الصين بمواصلة التحسين في إدارة صندوق بناء السلام وموافقته على المشاريع وتنفيذها وتعزيز أحكامه المتعلقة بإدارة الأداء وزيادة اتصاله مع لجنة بناء السلام، وذلك للوصول إلى الاستخدام الأمثل لموارده.

وندعو المزيد من البلدان إلى المساهمة في الصندوق وإلى تشجيع لجنة بناء السلام على الاضطلاع بدورها كمنبر لتعبئة الموارد، بما في ذلك من خلال علاقتها الدائمة مع البنك الدولي وغيره من المؤسسات المالية الدولية.

والصين تدعم عمل لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام. ومنذ عام ٢٠٠٧، تبرعت الصين بأربعة ملايين دولار للصندوق. وفي هذا العام وفي العام المقبل، سنواصل القيام بذلك بالتبرع بمليوني دولار. والصين، كعهدها دائما، ستواصل المساهمة في جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام.

السيد راي (نيبال) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن تقدير وفد بلدي الصادق لكم، سيدي الرئيس، لتنظيم هذه المناقشة المشتركة بشأن التقرير السنوي للجنة بناء السلام (A/65/701) وتقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام (A/65/353). وأعرب أيضا عن تقديرنا للأمين العام وللرئيس السابق للجنة بناء السلام، السفير فيتيغ، لتقديم هذين التقريرين. ونحن على ثقة بأن هذه المناقشة المشتركة ستكون بمثابة وسيلة لإشراك عدد أكبر من الدول الأعضاء بصورة مجدية في أنشطة لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام. وأعرب عن تأييد وفد بلدي للبيان الذي أدلى به ممثل بنغلاديش بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

لقد أنشئت لجنة بناء السلام باعتبارها آلية مؤسسية مكرسة لتلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان الخارجة من الصراع فيما يتعلق بالانتعاش وإعادة الإدماج والتعمير، ولمساعدتها على وضع أساس للتنمية المستدامة. والخبرة المكتسبة حتى الآن في البلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة تبرر بوضوح منطق تأسيسها وقيمة هذه الهيئة الحكومية الدولية المخصصة التي توفر لهذه البلدان الدعم التقني والإنمائي والمالي التي هي في أمس الحاجة إليه.

وبناء السلام بعد انتهاء الصراع يتطلب بذل جهود منسقة متعددة الأوجه واستثمارات كافية. ولا يمكننا التأكيد بما فيه الكفاية على أهمية الشراكة بين لجنة بناء السلام والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والأطراف الدولية الفاعلة الأخرى ذات الصلة في تنسيق دعمها وتجميع مواردها للقيام بأنشطة فعالة لبناء السلام في الميدان. ويجب إعداد الإطار الاستراتيجي للتنمية بإجراء مشاورات أوسع نطاقا، وذلك لضمان تجسيده

للأولويات الوطنية على نحو أفضل. ويركز التقرير عن حق على ضرورة وجود وثيقة تخطيط شاملة وحيدة، يجب أن يلتف حولها كل الدعم الدولي.

ولا بد من التشديد على توسيع نطاق التوافق السياسي والالتزام بعملية السلام والتركيز عليهما بدرجة كافية في أي أنشطة لبناء السلام. وبعد تحقيق استقرار الحالة الأمنية، فإن استعادة الخدمات الأساسية وإنشاء وتعزيز المؤسسات العامة الأساسية والتحضير للانتخابات وتنفيذ مشاريع سريعة الأثر في المجالات الحاسمة هي بعض الجهود المبكرة لبناء السلام التي من شأنها أن تساعد كثيرا على ضمان استمرار دعم السكان المحليين لأنشطة بناء السلام. وينبغي أن يكون إدماج المرأة والفئات المهمّشة والشباب عناصر هامة وأساسية في جميع عمليات بناء السلام.

وبناء القدرات أمر أساسي لضمان الملكية الوطنية. وبغض النظر عن مدى صعوبة الحالة، يجب على لجنة بناء السلام إبقاء الملكية الوطنية في صدارة ومحور أنشطتها في الميدان. وهذا هو السبيل الوحيد لضمان قيادة الجهات الفاعلة الوطنية لعملية بناء السلام بطريقة مستدامة؛ بل إنه ضروري لنجاح لجنة بناء السلام ولخروجها من الميدان في الوقت المناسب.

وكما ورد في التقرير، يجب ضمان التآزر بين لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام من أجل فعالية التمويل وكفاءته ومن أجل إحداث أقصى قدر من التأثير ميدانيا في تنفيذ المشاريع المستهدفة. ونود أن نرى زيادة كبيرة في الدعم لصندوق بناء السلام بحيث يمكن إتاحة التمويل الكافي لأنشطة بناء السلام في الوقت المناسب وبطريقة يمكن التنبؤ بها.

إنه لأمر جيد أن نلاحظ أن رئيس مجلس الأمن يواصل توجيه دعوات إلى رؤساء التشكيلات القطرية لتقديم إحاطات إعلامية للمجلس. وهذه الدعوات إلى الاشتراك في الجلسات التي يعقدها المجلس بصفة دورية للنظر في الحالات والولايات المتعلقة ببلدان مدرجة في جدول أعمال اللجنة ينبغي الاستمرار فيها وزيادة تعزيزها لتدعيم اتساق أعمال توطيد السلام وفعاليتها.

ويجب الاستفادة من الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة على نحو كامل باعتباره منبرا لتلخيص المعارف العملية لصالح التشكيلات القطرية وأوساط بناء السلام على نطاق أوسع. وقد أتيحت لنيبال فرصة رئاسة الفريق العامل خلال عام ٢٠١٠. ونعتقد أن تحسين متابعة النتائج المتعلقة بأنشطة بناء السلام وإدماجها بصورة أقوى يمكن أن يساعدا على تعزيز فعاليتنا في الميدان.

السيدة رولومبني (جنوب أفريقيا) (تكلمت بالإنكليزية): نشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المشتركة. تتيح مناقشة اليوم المشتركة بشأن تقرير لجنة بناء السلام (A/65/701) وتقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام (A/65/353) فرصة هامة لنا للتقييم بهدف توطيد المكاسب وتحديد التحديات في تنفيذ أنشطة بناء السلام.

وتود جنوب أفريقيا الإعراب عن خالص شكرها للسفير فيتيغ على جهوده وتفانيه. كما نعرب عن امتناننا لرؤساء التشكيلات القطرية المخصصة الخمس. كما يسرنا أن نعلم أن هناك بالفعل زخما متزايدا للمضي قدما في تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير (A/64/868، المرفق) الذي قدمه الميسرون، وهم ممثلو أيرلندا والمكسيك وجنوب أفريقيا، عن استعراض هيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة الذي جرى في عام ٢٠١٠ في إطار لجنة بناء السلام.

إن لجنة بناء السلام تسهم، منذ إنشائها قبل ستة أعوام، إسهاما كبيرا في جهود الأمم المتحدة لبناء السلام.

والبلدان الخمسة المدرجة حاليا على جدول أعمالها تستفيد بصور شتى، بما في ذلك من خلال المساعدة المقدمة في إطار صندوق بناء السلام والبرامج.

وإضافة ليبريا مؤخرا إلى جدول أعمال اللجنة، في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، وقبول غينيا هما مؤشر آخر على أهمية عمل اللجنة. وقد شهدنا أيضا اهتماما متزايدا من قبل الدول الأعضاء التي تختار المساعدة في أنشطة بناء السلام والارتباط بها. غير أنه لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به على صعيد التنفيذ ووفد بلدي يعتقد أن هناك مجالا رحبا للتحسين في هذا الصدد.

وبخصوص التقريرين المعروضين علينا، يرى وفد بلدي أن التقرير السنوي للجنة بناء السلام شامل ووقائعي ويقدم عرضا كاملا لأنشطة لجنة بناء السلام التي نُفذت بشكل ملموس خلال العام المنقضي. غير أن جنوب أفريقيا تعتقد أن لجنة بناء السلام يمكنها تحسين تقاريرها بزيادة التفكر أيضا في المجالات التالية.

ينبغي أن يركز التقرير على زيادة تعزيز التعاون وتبادل المعلومات. وعلى سبيل المثال، ينبغي تشاطر الدروس المستفادة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن وغيرهما من هيئات الأمم المتحدة مثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ومن ثم، ينبغي أن يركز التقرير بالضرورة على الاستخدام الفعال للفريق العامل المعني بالدروس المستفادة. ويمكن للفريق أن يوفر قيمة مضافة من خلال تقديم التوجيه ورؤية ثاقبة للمرشحين المحتملين للإضافة إلى جدول أعمال لجنة بناء السلام.

وينبغي أن يركز أيضا على غياب التنسيق الوثيق بين جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك عن طريق التشجيع على زيادة النظر فيما يتعلق بالمرأة والمجتمع المدني في مسائل بناء السلام والقيادة والتنمية. ويمكن للتقرير أن يركز أكثر على تفاعل اللجنة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية، التي لها دور حيوي تؤديه في تعزيز السلام والأمن في المنطقة، فضلا عن التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

فيما يتعلق بصندوق بناء السلام، سأقصر ملاحظاتي على مسألتين هامتين محددتين. أولا، فيما يتعلق بتفاعل الصندوق مع لجنة بناء السلام، يعتقد وفد بلدي أنه ينبغي استدامة أوجه التكامل القائمة بين لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام والمحافظة عليها. وبما أن الإسهامات المالية من الجهات المانحة تتقلص بسبب الانهيار المالي العالمي، فسيكون من الضروري لصندوق بناء السلام تقييم أنشطته بغية إعطاء الأولوية للموارد المحدودة من أجل جني أقصى الفوائد. ومن بين الاعتبارات الأخرى، غالبا ما يستخدم الحكم الرشيد والمساءلة كشرطين مسبقين للحصول على التمويل من الجهات المانحة – وهو النهج الذي يؤدي في بعض الأحيان إلى حالات التأخير في تنفيذ مبادرات بناء السلام. لذلك نناشد المجتمع الدولي للنظر مرة أخرى في إتباع هذا النهج، علما بأن البلدان الخارجة من الصراع تواجه تحديات فريدة لا يمكن التغلب عليها خلال فترة قصيرة من الزمن.

يضيف مكتب دعم بناء السلام، بالشراكة مع منظومة الأمم المتحدة، قيمة كبيرة لجهود بناء السلام. ومع ذلك، فإنه لا يزال يواجه تحديات الخبرات والموارد المحدودة. إذا تمت معالجة هذه التحديات الكبيرة، فيمكن لدور مكتب دعم بناء السلام في تقديم المساعدة إلى لجنة بناء السلام أن يحقق نتائج أفضل.

في الختام، نأمل مخلصين أن البدء بوضع استراتيجية لخريطة طريق بناء السلام بشأن اقتراح رئيس لجنة بناء السلام المتمثل في المضي قدما بتوصيات تقرير الميسرين المشاركين سيضيف قيمة ليس بتعزيز عمل لجنة بناء السلام

فحسب، ولكن أيضا من خلال تحسين التنسيق والعلاقات بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة.

السيد غولدزينوفسكي (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): تأخذ أستراليا الكلمة بوصفها دولة ملتزمة تجاه أعمال بناء السلام. يتركز بعض أصعب الأعمال، لكن الهامة، التي يمكننا القيام بها اليوم حول بناء السلام وعمل لجنة بناء السلام. ونحن نقدر مدة خدمتنا بوصفنا عضوا في اللجنة التنظيمية في عام ٢٠١٠، ونعتزم أن نظل منخرطين عن كثب بعمل لجنة بناء السلام من خلال أنشطة التشكيلات القطرية المخصصة.

إن التقرير السنوي لعام ٢٠١٠ (A/65/701)، المعروض علينا اليوم، يبيّن التطور الذي شهدته هذه الهيئة على مدى الأشهر الـ ١٨ الماضية، بما في ذلك في ظل القيادة الرشيدة لألمانيا بوصفها رئيس اللجنة.

نعتقد أن لجنة بناء السلام تدخل الآن فترة مهمة جدا، ويعود ذلك جزئيا إلى التغييرات المرتبطة بتنفيذ توصيات استعراض الخمس سنوات لهيكل الأمم المتحدة لبناء السلام. أعتقد أننا جميعا متفقون على أننا بحاجة إلى لجنة بناء سلام أكثر أهمية ومرونة ويمكن فهمها بصورة أفضل، ولكن الأهم من ذلك، أن تكون أكثر طموحا من اللجنة التي لدينا اليوم.

كما أنها فترة هامة بسبب الابتكارات التي يجري الاضطلاع بها في سياق بناء السلام، بما في ذلك في تشكيلة ليبريا من خلال الآليات المبسطة الجديدة، التي تؤكد على المواءمة مع الأولويات الوطنية.

إنها أيضا لحظات مثيرة لأن وفد رواندا يتولى منصبه بوصفه رئيس اللجنة التنظيمية لهذا العام. وستحدث خبرة الوفد ومنظوراته وسلطته الأخلاقية تغييرا.

أخيرا، وفي هذا السياق، يمثل استعراض القدرات المدنية تحديا جديدا مثيرا للاهتمام بالنسبة لنا لأخذه في الاعتبار في نظرنا في أنشطة بناء السلام بشكل عام.

خلال ولايتنا بوصفنا عضوا في اللجنة التنظيمية، تعلمنا دروسا بشأن بناء السلام وكيفية سير أعماله في إطار منظومة الأمم المتحدة. وأود أن أتطرق بإيجاز إلى ثلاثة من هذه الدروس التي أبرزت أيضا في التقرير السنوي والتي نراها أساسية بالنسبة للطريقة التي تمضي اللجنة بعملها قدما.

الدرس الأول – وأنا أقر بأن عددا من الوفود تطرق إلى هذا الدرس – أهمية تعزيز علاقاتنا مع الأطراف الفاعلة الأخرى لبناء السلام. نؤمن إيمانا راسخا بوجود علاقة أعمق وأكثر تنظيما بين لجنة بناء السلام والأطراف الفاعلة الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي ومؤسسات أفريقية أخرى. ويكتسي هذا أهمية بالغة في كيفية المضي قدما. وأحد الأمثال الواضحة جدا هو الاتجار بالمخدرات الذي يشكل تهديدا للسلام في كثير من بلدان غرب أفريقيا والذي يتطلب إتباع نهج إقليمي.

نؤكد أيضا، كما فعل آخرون، على أهمية تعميق العلاقة بين لجنة بناء السلام والمؤسسات المالية الدولية، ولا سيما البنك الدولي. كما أننا بحاجة إلى العمل بشكل وثيق مع المجتمع المدني، بما في ذلك كجزء من دوره الواسع بوصفه جهة وصل لجهود بناء السلام بالنسبة لجميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة، من أجل التخطيط معا ونشر المعلومات بشأن التحديات والدروس المستفادة وأفضل الممارسات. ونشجع الجهود المبذولة لزيادة التآزر بين لجنة بناء السلام والحوار الدولي بشأن بناء السلام وبناء الدولة.

هناك عنصران فاعلان هامان آخران، وهما الأمانة العامة ومجلس الأمن. فيما يتعلق بمنظومة الأمم المتحدة، نحن نتفق مع التعليقات التي أدلى بها سفير رواندا، الذي سلط

الضوء على الدور الحاسم الذي يمكن أن يؤديه الأمين العام نفسه في ضمان الاتساق على نطاق المنظومة وتشجيع صلات أقوى بين لجنة بناء السلام، من جهة، والوكالات والصناديق والبرامج وإدارات الأمانة العامة، من جهة أخرى، في عمليات بناء السلام.

كان الطرف الفاعل الآخر الذي ذكرته هو مجلس الأمن. ومرة أخرى، ذكر آخرون، مثل وفد أوكرانيا، الحاجة إلى علاقة أعمق وأكثر تنظيما وعضوية بين لجنة بناء السلام ومجلس الأمن. نحن نعترف بقيمة الحوار التفاعلي الذي جرى، ونحث على بذل المزيد من الجهود في ذلك الصدد. ولكننا نرى أنه يتعين لمجلس الأمن أن يكون أكثر انفتاحا في تعامله مع لجنة بناء السلام، بما في ذلك في المجالات حيث من الممكن أنه لم يحدث انفتاح كاف. وأحد المجالات التي تتبادر إلى الذهن هو مسألة ولايات بعثات حفظ السلام، التي، في نهاية المطاف، هي حيث يبدأ بناء السلام – قلنا ذلك مرات عديدة – وحيث تضيف لجنة بناء السلام قيمةً.

كان الدرس الثاني الذي تعلمته أستراليا هو أهمية تعزيز الملكية والقدرات الوطنية. وهذا أمر من السهل قوله، ولكن قد يكون من الصعب جدا تحقيقه عمليا. ونحن نؤيد بقوة منتدى مجموعة الدول الهشة السبع والبلدان والمناطق المتأثرة بالصراعات، مما يجسد اقتناعنا الراسخ بأنه ينبغي وضع أهداف بناء السلام على الصعيد القطري. وفي ذلك الصدد، نؤيد تحسين المواءمة بين صندوق بناء السلام والأولويات الوطنية لبناء السلام كما حددتها لجنة بناء السلام وجداول الأعمال القطرية.

المسألة الثالثة التي أعتقد أنها تبرز بقوة في التقرير السنوي هي تعبئة الموارد. تعبئة الموارد هي مجرد أحد الأدوار التي تقوم بها لجنة بناء السلام، لكنه مهم لجلب شركاء معا بطريقة تدعم العمل الحاسم الذي يتعين علينا القيام به. ومن الواضح أن تعبئة الموارد هو أحد المجالات حيث يمكن للجنة أن تكشف جهودها. وتقع على عاتقنا مسؤولية جماعية للتأكد من أن لجنة بناء السلام تقوم بدورها في هذا الصدد.

نحن هنا أيضا لمناقشة التقرير عن صندوق بناء السلام (A/65/353)، الذي سأتكلم بشأنه بضع كلمات. تعهدت أستراليا بـ ٧ ملايين دولار للصندوق منذ إنشائه، وسنستمر في اشتراكنا بوصفنا من الجهات المانحة. بالإضافة إلى ذلك، ساهمنا أيضا بتقديم المساعدة المباشرة لأنشطة بناء السلام في سيراليون هذا العام وفي الانتخابات في بوروندي في عام ٢٠١٠.

ونلاحظ أن المخصصات في إطار الصندوق الجديد قد زادت زيادة كبيرة في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، مما وفر الدعم لما يزيد على ضعف عدد البلدان التي حصلت على الدعم خلال العام الأول للصندوق. وسمح ذلك أيضا بتسجيل نمو سريع في عدد المشاريع، ولكن ذلك النمو لم يقابله نفس المستوى من النمو في تمويل الصندوق. ونشجع على استمرار الزيادة في عدد المشاريع ونعتقد أنها مؤشر إيجابي جدا على الطريقة التي يعمل بها صندوق بناء السلام. غير أنه من الأهمية بمكان عدم المساس بنوعية الدعم المقدم. وبالطبع، سيتطلب ذلك موارد إضافية وكافية.

ويمثل قياس فعالية عمليات بناء السلام مشكلة أخرى. وهذه مسألة صعبة جدا في الواقع، وما زال يتعين علينا أن نتوصل إلى كيفية القيام بذلك. ونؤيد الخطط، على النحو المبين في التقرير، لإعداد نظام مؤشرات متوائم للصندوق. كما نؤيد استخدام نظام للتقييم الجنساني في داخل المؤشرات المتوائمة كوسيلة لضمان تحقيقنا للأهداف التي حددناها لأنفسنا في هذا الشأن.

وأخيرا، فإننا نتطلع إلى سماع آراء البلدان التي تتلقى الدعم من الصندوق بشأن ترتيبات إدارة الصندوق وتأثيره، سواء الآن أو على أساس منتظم. وإذا لم نكن نلبي احتياجاتها، فإن الصندوق لا يفي بالتالي بالغرض الذي حددناه له.

السيد موورايس كابرال (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الممثلين الدائمين لألمانيا ورواندا على إسهاماتهما في مناقشتنا. كما أود أن أشيد برؤساء التشكيلات القطرية المخصصة على التزامهم وقيادتهم. والبرتغال تؤيد بالتأكيد المواقف التي عرضها سفير المجر نيابة عن الاتحاد الأوروبي.

ونرحب بتقرير لجنة بناء السلام (A/65/701) واستعراضه الشامل للأنشطة، لا سيما أنشطة مختلف التشكيلات القطرية. وإنشاء تشكيلة قطرية مخصصة لجمهورية غينيا مؤخرا شهادة واضحة على نجاح لجنة بناء السلام باعتبارها منبرا هاما للدعم الدولي لعملية انتقال المجتمعات الخارجة من الصراع صوب السلام الدائم.

والبرتغال تؤيد بشدة إتباع نهج للمساعدة الدولية يراعي العلاقة بين الأمن والتنمية. وضمان التعامل مع هذين البعدين بطريقة متكاملة من المراحل المبكرة لحفظ السلام يتطلب منا أن نضع صكوكنا السياسية والإنمائية والأمنية والإنسانية تحت إطار واحد متسق. وفي جميع البلدان التي يُوضع فيها هذا الإطار، فإن لجنة بناء السلام هي بالتأكيد جزء هام من الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لإعداده.

ونرى أن التقرير الحالي يقدم سردا دقيقا للكيفية التي أصبح بها جدول أعمال بناء السلام تدريجيا جزءا لا يتجزأ من عمل الأمم المتحدة من أجل السلام والأمن والتنمية. وفي الوقت نفسه، فإنه يشير إلى عدد من التحديات التي يتعين التصدي لها في المستقبل. وأود أن أركز على بعض التحديات التي نرى أنها تستحق اهتماما خاصا.

أولا، على الرغم من التقدم الموثق في التقرير السنوي، من المؤكد أن هناك مجالا لتحسين التنسيق والعمل المشترك بين لجنة بناء السلام والأطراف الأخرى الفاعلة الموجودة في الميدان. وثمة إدراك متزايد في المجتمع الدولي للجنة بناء السلام باعتبارها عاملا محفزا لتعبئة الموارد من الجهات المانحة وتحديد الفجوات التمويلية ووضع أولويات المساعدة الدولية. ومع ذلك، فإن ثمة حاجة لنقل ذلك الإدراك إلى العمل الفعلي الجاري تنفيذه في الميدان.

وإلى جانب التخطيط والتشاور المنتظمين مع السلطات الوطنية، نرى أنه ينبغي للجنة بناء السلام أن تعمل بصورة أكثر اتساقا مع الأطراف الفاعلة الأخرى في وقت مبكر، وذلك مع وكالات الأمم المتحدة في المقام الأول، ولكن أيضا مع الشركاء الثنائيين والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية. وسيعود ذلك بفائدة كبيرة على كفاءة مساعيها ومساعي المجتمع الدولي بأسره. ونلاحظ بارتياح أن هذه المسألة هي أحد الجوانب الرئيسية لخريطة الطريق التي أعدتها اللجنة للعمل في عام ٢٠١١.

ثانيا، هناك اتجاه واضح لأن تصبح لجنة بناء السلام أكثر انخراطا في ما يسميه التقرير الجوانب الإنمائية لبناء السلام والإنعاش الاقتصادي. وفي ضوء ما قلته للتو حول العلاقة بين الأمن والتنمية، نعتقد أن هذا تطور إيجابي ينبغي تشجيعه في عمليات استعراض خطط الأولويات مستقبلا. وعلى وجه الخصوص، أود أن أشدد على الإجراءات التي تتخذها لجنة بناء السلام بهدف معالجة مشكلة عمالة الشباب. فبطالة الشباب، لا سيما في غرب أفريقيا، من المحتمل أن تزعزع الاستقرار على نحو خطير والعناصر الفاعلة المحلية ليس لديها سوى قدرة محدود على تعزيز إمكانية

الوصول إلى سوق العمل. غير أن عمل لجنة بناء السلام في ذلك المجال يتطلب حوارا أكثر اتساقا مع الوكالات الإنمائية وذلك للترويج لنهج لبناء السلام بخصوص ما ينبغي أن يحظى بالأولوية في البلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة.

وأخيرا، ينبغي لنا أن نضمن زيادة مرونة آليات لجنة بناء السلام وقابليتها للتكيف، وخاصة فيما يتصل بعلاقاتها مع صندوق بناء السلام. وميزة كون اللجنة مؤسسة جديدة نسبيا هي أنها ينبغي أن تكون قادرة على الاستجابة والتكيف، أسرع من غيرها من المؤسسات، مع الحالات المتطورة في كل بلد من البلدان المشمولة. وللقيام بذلك، تعتقد البرتغال أن لجنة بناء السلام ستستفيد كثيرا من تقوية أوجه التآزر مع مجلس الأمن.

وأود أن أختم بالقول إن البرتغال تشارك مشاركة نشطة في ثلاث من التشكيلات القطرية المخصصة. ونتطلع إلى المشاركة في تشكيلة غينيا. ونحن نؤمن إيمانا راسخا بالقيمة المضافة للجنة بناء السلام في الإسهام في اتخاذ المجتمع الدولي لإجراءات أكثر كفاءة وتكاملا طوال المراحل المختلفة لما بعد انتهاء الصراع وبناء السلام في البلدان المعنية. ونرى أن نجاح اللجنة في تنفيذ مهامها يمثل نجاحنا الجماعي في الجهود الرامية إلى تحقيق السلام المستدام.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.